HEINRICH BÖLL STIFTUNG
RABAT
Maroc

جمعية رواد التغيير للتنمية والثقافة
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵉⵎⵓⵔⵔⴰⵡⵏ ⵉⵖⵓⵔⵉⵏ ⵙ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴷ ⵜⴰⵏⵎⵓⵔⵜ
Association Pionniers du Changement
pour le développement et la culture

# مجموعة من التقارير الصحفية المدعومة بالبيانات

أنجز هذا العمل في إطار مشروع "من أجل صحافة قائمة على البيانات وشفافية المشاريع العمومية بجهة الشرق" الذي تنفذه جمعية رواد التغيير للتنمية والثقافة بشراكة مع المؤسسة الألمانية هاينريش بول. والأفكار والآراء الواردة ضمن المؤلف لا تعكس بالضرورة آراء ومواقف المؤسستين الشريكتين.

# الفهرس


تقديم.....04

حين ترسم الجغرافيا طريق العلاج .....05
شيماء بريكي-شيماء مبتول – رضوان مختاري

ميناء الناظور غرب المتوسط.....14
إحسان رزوق – زكرياء بنحدو - ازعوم حسناء - ابتسام دواهي

التعليم العالي بجهة الشرق وآفاق فرص الشغل.....18
حفيظة لبياض

من حي طوطو إلى قبة البرلمان.....29
عزاوي عبد الواحد - راشد آمنة - مينون أية-آية مغرور

الخلاصة.....39

# تقديم

يشهد الحقل الصحفي خلال العقود الأخيرة تحولات جوهرية فرضتها الثورة الرقمية والتوسع غير المسبوق في إنتاج البيانات وإتاحتها، الأمر الذي أتاح للصحافة أن تنتقل من مجرد نقل الوقائع إلى تحليلها وتفسيرها وربطها بسياقاتها البنيوية. في هذا السياق، برزت صحافة البيانات بوصفها أحد أهم الاتجاهات المهنية المعاصرة، لما توفره من أدوات منهجية تسمح بفهم الظواهر العامة اعتمادا على الأدلة الكمية والوثائق الرسمية والمصادر المفتوحة، مع الحفاظ في الوقت ذاته على البعد الإنساني للسرد الصحفي، ولم تعد البيانات مجرد عنصر داعم للنص، بل أصبحت أساسا في بناء الفرضيات الصحفية، والتحقق منها، وصياغة سرديات أكثر دقة وعمقا، قادرة على تجاوز الانطباعات الفردية نحو قراءة علمية للواقع.

تستند صحافة البيانات إلى مبدأ جوهري يتمثل في تحويل الأرقام والإحصاءات إلى معرفة قابلة للفهم والتفسير، من خلال جمع البيانات وتنظيفها وتحليلها وربطها بالمعطيات الميدانية والشهادات البشرية والوثائق الرسمية. بهذا المعنى، فهي تمثل تقاطعا بين العمل الصحفي وأساليب البحث العلمي، حيث تتكامل الأدوات الكمية مع المقاربة الكيفية لإنتاج محتوى لا يكتفي بوصف الظواهر، بل يسعى إلى تفسير أسبابها، واستكشاف أنماطها، وإبراز العلاقات التي قد لا تظهر في القراءة التقليدية للأحداث.

يندرج هذا المؤلف الجماعي ضمن هذا التصور المنهجي، إذ يقدم مجموعة من التقارير الصحفية المدعومة بالبيانات التي تتناول قضايا تنموية واجتماعية ومؤسساتية تمس جهة الشرق، من خلال مقاربة تتجاوز التغطية الخبرية الآنية إلى تحليل البنى التي تنتج تلك القضايا. ولا ينطلق المؤلف من فرضية البحث عن أحداث استثنائية، وإنما من محاولة فهم كيفية تشكل الظواهر عبر قراءة متقاطعة للبيانات الرسمية، والإحصاءات الوطنية، والوثائق العمومية، والمعطيات المؤسساتية، إلى جانب الشهادات الميدانية والخبرات المتخصصة.

يعتبر هذا التقرير محاولة لتطبيق صحافة البيانات في تناول مجموعة من القضايا :التنمية الترابية؛ والعدالة المجالية؛ والخدمات العمومية... باعتبارها قضايا مترابطة لا يمكن فهم أي منها بمعزل عن الآخر. ورغم اختلاف موضوعات التقارير، فإنها تلتقي حول محور فكري جامع يتمثل في مساءلة العلاقة بين السياسات العمومية وواقع المواطنين، من خلال تتبع كيفية توزيع الموارد والخدمات والفرص داخل المجال الترابي، وقياس أثرها على الحياة اليومية. فالبيانات في هذا السياق لا تستخدم لإثبات وقائع منفصلة، وإنما للكشف عن أنماط متكررة من التفاوتات المجالية، واختلالات توزيع الإمكانات، والفجوات القائمة بين المؤشرات الرسمية وتجارب الأفراد. ومن ثم، يتحول الإنسان من مجرد حالة فردية إلى مدخل لفهم واقع أوسع، بينما تتحول الأرقام من معطيات جامدة إلى أدوات تفسيرية تكشف البنية الكامنة وراء الوقائع.

يبرز التقرير كذلك أهمية النظر إلى التنمية باعتبارها منظومة متكاملة تتداخل فيها قطاعات متعددة، حيث لا يمكن فصل التعليم عن التشغيل، ولا الاستثمار عن البنية الاقتصادية، ولا الخدمات الصحية عن التوزيع المجالي للسكان، ولا الترافع المؤسساتي عن فعالية السياسات العمومية. ومن خلال هذا الترابط، تقدم التقارير رؤية شاملة تؤكد أن معالجة التحديات التنموية لا تتحقق عبر قراءة قطاعية معزولة، وإنما من خلال فهم العلاقات المتبادلة بين مختلف العناصر المؤثرة في المجال الترابي.

# حين ترسم الجغرافيا طريق العلاج

كيف تكشف رحلة أحمد التفاوت في الولوج إلى الخدمات الصحية بجهة الشرق؟

# حين ترسم الجغرافيا طريق العلاج

## كيف تكشف رحلة أحمد التفاوت في الولوج إلى الخدمات الصحية بجهة الشرق؟

في الرابع والعشرين من مارس 2026، غادر أحمد منزله بإقليم الناظور متوجهاً إلى وجدة. حمل ملفه الطبي كما فعل عشرات المرات من قبل، واستقل السيارة التي حفظ طريقها عن ظهر قلب. كانت الرحلة تمتد لحوالي 140 كيلومتراً، لكنها لم تعد بالنسبة إليه مجرد مسافة تفصل بين مدينتين، بل أصبحت جزءاً من حياته منذ أن شُخّص بسرطان الدم سنة 2023.

احتاج أحمد، على امتداد ثلاث سنوات، إلى نقل دم متكرر، وفحوصات دورية، ومتابعة طبية لم تكن متوفرة بالقرب من محل إقامته، فأصبحت الرحلة إلى المركز الاستشفائي الجامعي محمد السادس بوجدة تتكرر كلما استدعت حالته العلاج. لم تكن الطريق استثناءً في مساره مع المرض، بل أحد مكوناته الثابتة.

بعد أسبوع واحد من تلك الرحلة، في الحادي والثلاثين من مارس 2026، توفي أحمد داخل المركز الاستشفائي الجامعي محمد السادس بوجدة بعد صراع مع المرض دام ثلاث سنوات.

قد تبدو هذه قصة مريض خسر معركته مع سرطان الدم، لكنها تثير سؤالاً يتجاوز حالته الفردية: ماذا يحدث عندما يصبح الوصول إلى العلاج مرتبطاً بالمكان الذي يعيش فيه المريض؟ وهل يحصل جميع سكان جهة الشرق على الفرصة نفسها للوصول إلى الخدمات الصحية المتخصصة؟

ينطلق هذا التحقيق من هذا السؤال، لا للبحث في أسباب وفاة أحمد أو تقييم مساره الطبي، وإنما لفهم الكيفية التي تتوزع بها الخدمات الصحية المتخصصة داخل جهة الشرق، ومدى تأثير الجغرافيا في سهولة الولوج إليها.

اعتمد التحقيق على معطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024، والبيانات الرسمية المتعلقة بالبنية الصحية بالجهة، إضافة إلى مقابلة مع طبيب سبق له الاشتغال بالمركز الاستشفائي الجامعي محمد السادس بوجدة، وتتبع المسار العلاجي لأحمد خلال السنوات الأخيرة من حياته بوصفه حالة تعكس واقعاً يعيشه مرضى آخرون من مختلف أقاليم الجهة.

تكشف البيانات أن جهة الشرق تضم 2,294,665 نسمة، بينما تظل أغلب الخدمات الصحية ذات التخصص العالي متمركزة بالمركز الاستشفائي الجامعي محمد السادس بوجدة. ويعني ذلك أن مرضى من أقاليم مثل الناظور، والدريوش، وجرسيف، وتاوريرت، وفكيك يضطرون إلى قطع عشرات، وأحياناً مئات، الكيلومترات للحصول على العلاج الذي لا يتوفر بالقرب من أماكن إقامتهم.

لا تعني هذه المعطيات أن المسافة تحدد مآل العلاج أو تفسر وحدها نتائج المسار الصحي، لكنها تظهر أن مكان الإقامة لا يزال يؤثر في سهولة الولوج إلى الخدمات الصحية المتخصصة. وبينما تقدم البيانات صورة لهذا التفاوت، تمنح رحلة أحمد وجهاً إنسانياً للأرقام، وتفتح الباب لفهم الكيفية التي تتحول بها الجغرافيا إلى عنصر حاضر في تجربة العلاج نفسها.

## عندما تحدد الجغرافيا مسار العلاج

لم يكن أحمد استثناءً. فالرحلة التي كان يقطعها من الناظور إلى وجدة تتكرر يومياً مع مرضى قادمين من الدريوش، وجرسيف، وتاوريرت، وفكيك، يحمل كل منهم ملفاً طبياً مختلفاً، لكنهم يشتركون في وجهة علاجية واحدة. بالنسبة إليهم، لا تبدأ رحلة العلاج عند باب المستشفى، بل منذ مغادرة المنزل.

تكشف المعطيات الديمغرافية أن توزيع سكان جهة الشرق لا يقابله توزيع مماثل للخدمات الصحية المتخصصة. فرغم أن عمالة وجدة-أنجاد تضم نحو 24.9% من سكان الجهة، فإنها تحتضن المؤسسة الجامعية الوحيدة التي تستقبل الحالات التي تتطلب تخصصات دقيقة وإمكانات علاجية متقدمة. وفي المقابل، يضم إقليم الناظور 565,987 نسمة، أي ما يقارب ربع سكان الجهة، ومع ذلك ظل مرضاه، إلى وقت قريب، يعتمدون على الإحالة إلى وجدة للحصول على عدد من الخدمات العلاجية المتخصصة.

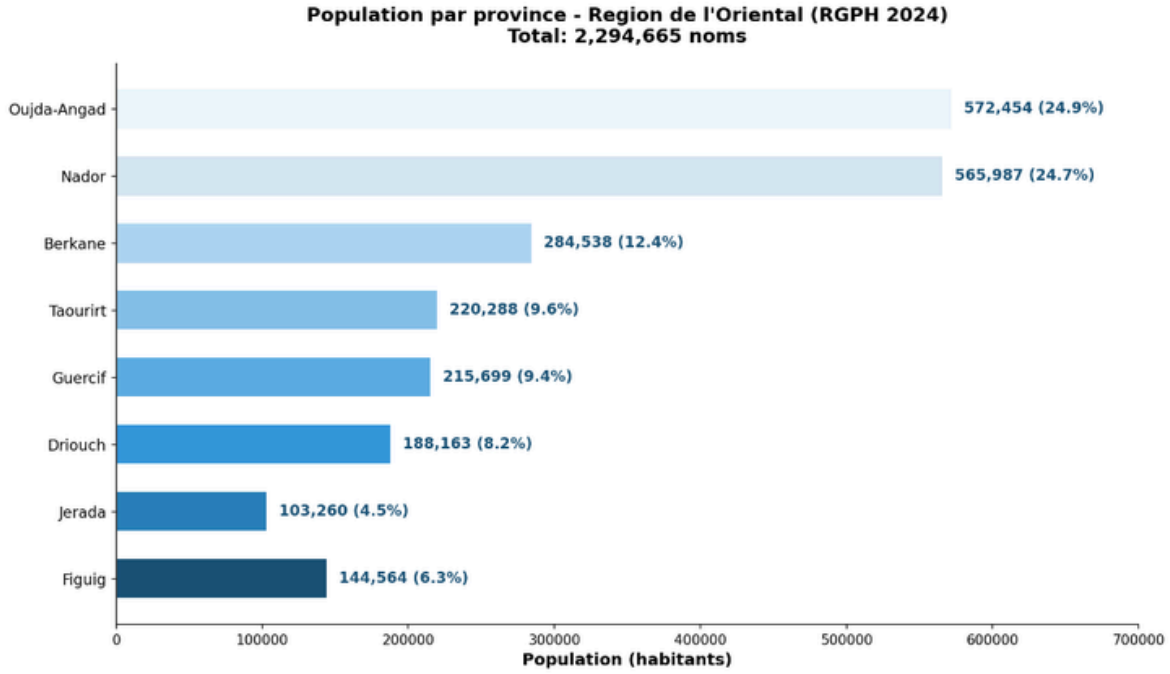


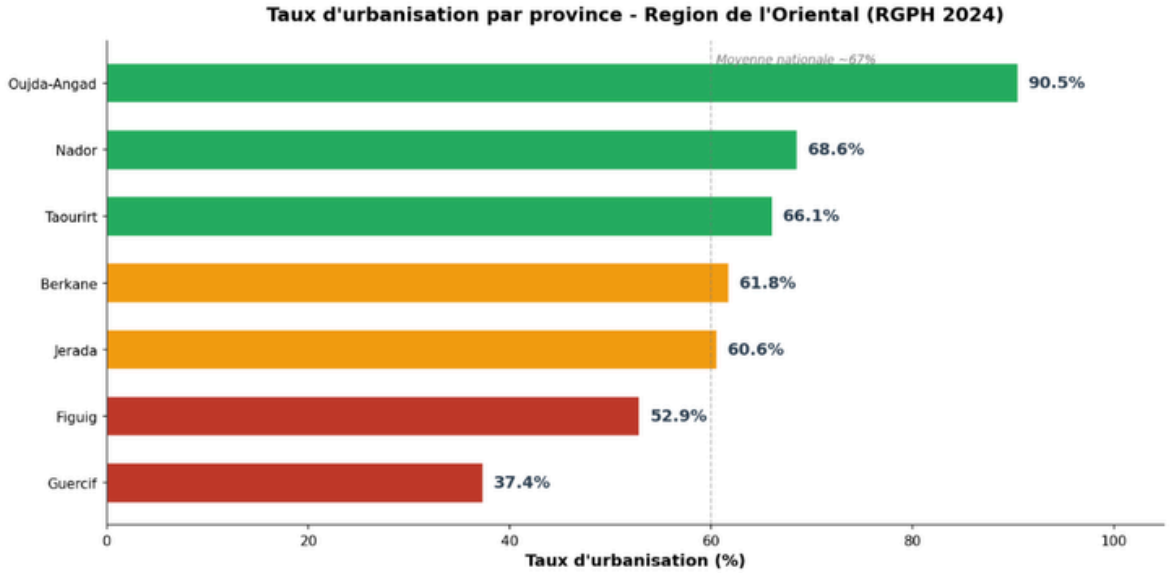

لا يظهر هذا التفاوت في الخرائط والإحصاءات وحدها، بل ينعكس أيضاً على التجربة اليومية للمرضى. فالمسافة لا تُقاس بعدد الكيلومترات فقط، وإنما بما تفرضه من وقت، وكلفة، وجهد يتكرر مع كل موعد طبي. وكلما احتاج المريض إلى مراجعات دورية أو علاج منتظم، تحولت الرحلة إلى جزء من العلاج نفسه.

في حالة أحمد، لم تكن الزيارة تنتهي بمجرد الوصول إلى المستشفى. كان يقضي ساعات في الفحوصات أو ينتظر دوره لإجراء نقل الدم، وقد تستدعي حالته البقاء أياماً داخل مصلحة الطب الباطني قبل العودة إلى الناظور. وخلال إحدى مراحل العلاج، أمضى قرابة أربعين يوماً متواصلة بالمستشفى، ثم عاد إلى منزله لفترة قصيرة قبل أن يستأنف الدورة العلاجية نفسها.

لم تكن هذه التجربة معزولة. فقد التقى أحمد خلال فترات استشفائه مرضى قدموا من أقاليم مختلفة، بعضهم من فكيك بعد رحلة تمتد مئات الكيلومترات، وآخرون من جرسيف والدريوش وتاوريرت. اختلفت أماكن انطلاقهم، لكنهم التقوا جميعاً في المؤسسة نفسها، باعتبارها الوجهة العلاجية للحالات التي تتطلب خدمات متخصصة.

تؤكد البيانات هذا التفاوت. فمتوسط المسافة المرجحة للوصول إلى المركز الاستشفائي الجامعي محمد السادس بوجدة يبلغ نحو 102.5 كيلومتراً، إلا أن هذا المتوسط يخفي فروقاً كبيرة بين أقاليم الجهة. ففي حين يصل سكان وجدة إلى المستشفى خلال وقت قصير، يضطر سكان فكيك إلى قطع نحو 360 كيلومتراً، بينما يقطع مرضى الناظور، مثل أحمد، حوالي 140 كيلومتراً في كل رحلة علاج.

لا تعني هذه الأرقام أن جميع المرضى يواجهون الظروف نفسها، لكنها تبين أن أثر الجغرافيا يختلف باختلاف مكان الإقامة. فكلما ازداد البعد عن المركز الجامعي، ارتفعت كلفة التنقل، وطالت مدة السفر، وأصبح الالتزام بالمواعيد الطبية أكثر تعقيداً، خاصة بالنسبة للمرضى الذين يحتاجون إلى مراجعات دورية أو علاجات متكررة.

غير أن هذه المعطيات تثير سؤالاً آخر: لماذا يستمر تدفق المرضى من مختلف أقاليم جهة الشرق نحو وجدة، رغم الاستثمارات التي شهدها القطاع الصحي خلال السنوات الأخيرة؟ تكمن الإجابة، جزئياً، في طبيعة الخدمات التي يقدمها المركز الاستشفائي الجامعي، وفي موقعه داخل المنظومة الصحية الجهوية.

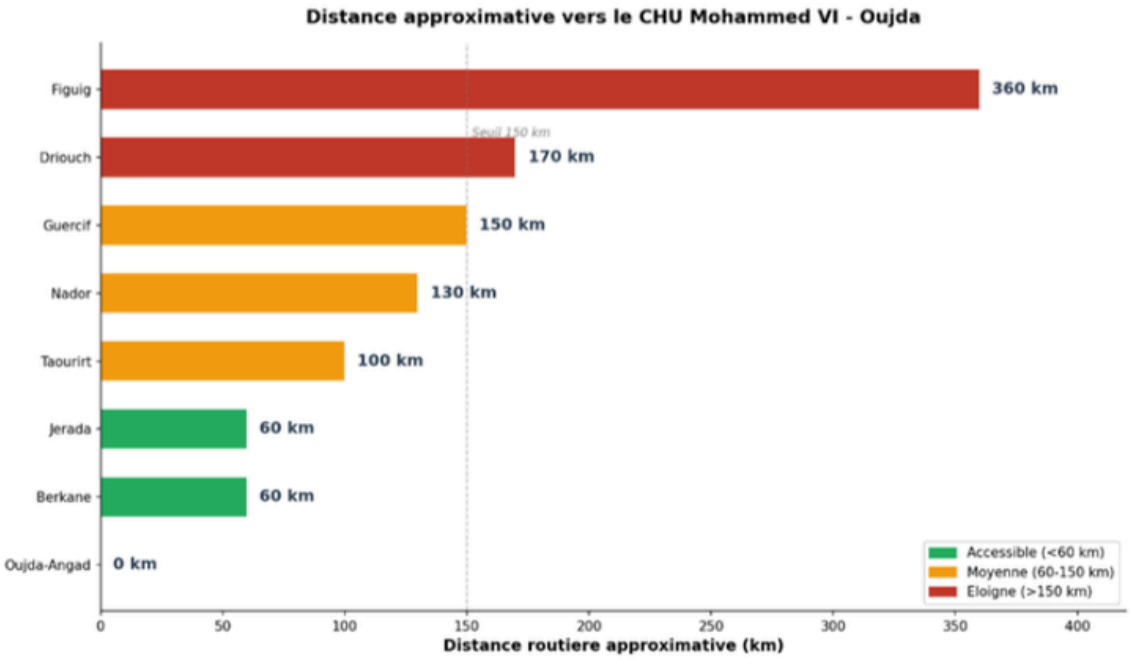

## لماذا تتجه الحالات المعقدة إلى وجدة؟

لا يرتبط تدفق المرضى نحو وجدة بحجم المدينة أو عدد سكانها، وإنما بالدور الذي يؤديه المركز الاستشفائي الجامعي محمد السادس داخل المنظومة الصحية الجهوية. فالمؤسسة لا تمثل مجرد مستشفى إضافي، بل تشكل المرجع العلاجي للحالات التي تتطلب تخصصات دقيقة وإمكانات تقنية لا تزال غير متوفرة على نطاق واسع في باقي أقاليم الجهة.

تشمل هذه الخدمات علاج الأورام، وأمراض الدم، والقسطرة القلبية، والجراحات المعقدة، والعناية المركزة، إضافة إلى خدمات نقل الدم والمختبرات المتخصصة. وفي المقابل، يقتصر دور عدد من المستشفيات الإقليمية على التكفل بالحالات التي يمكن علاجها بالإمكانات المتوفرة محلياً، بينما تُحال الحالات الأكثر تعقيداً إلى المركز الجامعي.

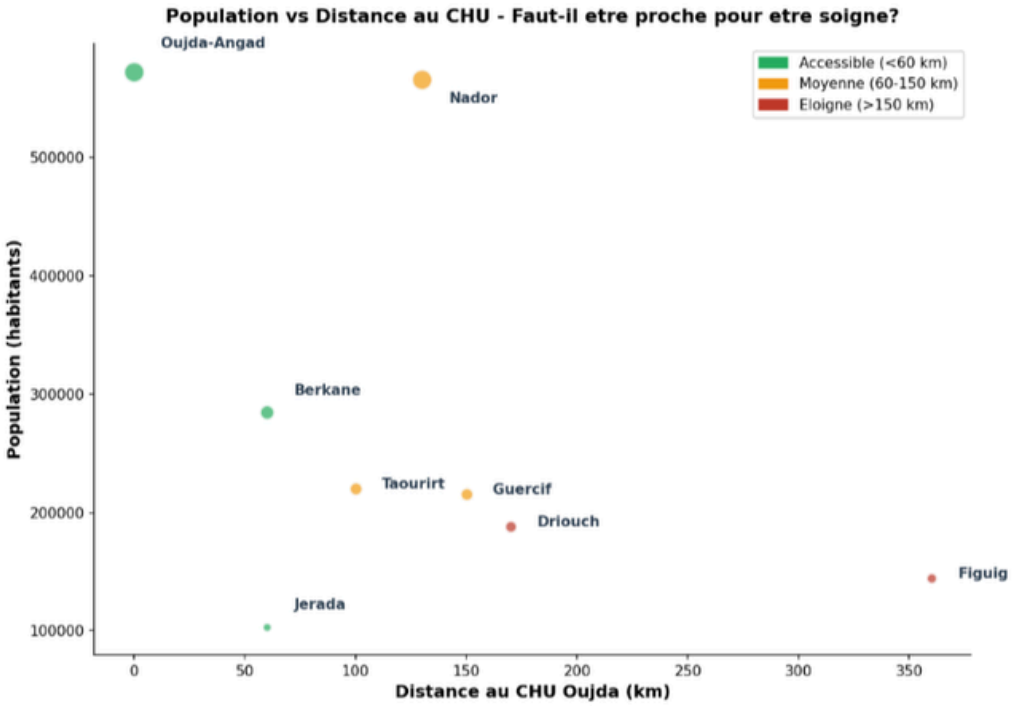


ويفسر طبيبٌ سبق له الاشتغال بالمركز الاستشفائي الجامعي محمد السادس بوجدة هذا الواقع بكون المنظومة الصحية المغربية تقوم على تدرج في مستويات التكفل، يبدأ بمؤسسات الرعاية الصحية الأولية، ثم المستشفيات الإقليمية والجهوية، وصولاً إلى المستشفيات الجامعية باعتبارها المستوى الأعلى من حيث التخصص والتجهيز. وقد فضّل المتحدث عدم الكشف عن هويته، لذلك يرد في هذا التحقيق بصفته المهنية فقط.

غير أن هذا التدرج، بحسب إفادته، لا ينعكس دائماً على تجربة المرضى بالوتيرة نفسها. فبالنسبة لسكان الأقاليم البعيدة، قد يطيل بعد المسافة، وتأخر التشخيص، أو غياب بعض التخصصات محلياً، المسار العلاجي قبل الوصول إلى المؤسسة التي توفر العلاج المطلوب.

وأضاف أن أكثر الحالات التي تُحال إلى المركز الجامعي تشمل مرضى السرطان، وأمراض القلب التي تتطلب تدخلاً بالقسطرة، والإصابات البليغة الناتجة عن حوادث السير، وهي حالات تحتاج إلى تجهيزات وفرق طبية متخصصة يصعب توفيرها داخل جميع المستشفيات الإقليمية.

تنسجم هذه الشهادة مع ما تكشفه البيانات. فتمركز الخدمات ذات التخصص العالي في مؤسسة واحدة يفسر استمرار تدفق المرضى من مختلف أقاليم جهة الشرق نحو وجدة، حتى مع وجود مستشفيات إقليمية داخل تلك الأقاليم. فالمسألة لا ترتبط بوجود مستشفى من عدمه، بقدر ما ترتبط بطبيعة الخدمات التي يستطيع تقديمها.

أما بالنسبة لأحمد، كان هذا يعني أن الطريق إلى العلاج لم يكن خياراً، بل جزءاً من المسار الطبي الذي فرضته طبيعة المرض ومستوى الخدمات المطلوبة. فكل موعد لنقل الدم، وكل فحص متخصص، كان يبدأ برحلة جديدة بين الناظور ووجدة، وهي رحلة تكررت عشرات المرات على امتداد ثلاث سنوات.

غير أن هذا الواقع لم يبق ثابتاً. فبالتوازي مع استمرار الضغط على المركز الاستشفائي الجامعي، شهدت جهة الشرق خلال السنوات الأخيرة توسعاً في مشاريع البنية التحتية الصحية، في محاولة لتقريب الخدمات وتعزيز العرض الاستشفائي داخل مختلف الأقاليم. ويبقى السؤال: إلى أي حد انعكس هذا التوسع على تجربة المرضى؟

## هل غيّرت الاستثمارات الصحية خريطة الولوج إلى العلاج؟

شهدت جهة الشرق خلال السنوات الأخيرة توسعاً ملحوظاً في مشاريع البنية التحتية الصحية، ضمن برنامج لإعادة هيكلة العرض الاستشفائي بالجهة تجاوزت استثماراته 5.5 مليار درهم. وشملت هذه المشاريع بناء مؤسسات استشفائية جديدة، وتأهيل مستشفيات قائمة، وتوسيع الطاقة الاستيعابية لعدد من المرافق الصحية.

من بين أبرز هذه المشاريع، استكمال مكونات المركز الاستشفائي الجامعي محمد السادس، وإنجاز المستشفى الجهوي، ومستشفى الأمراض النفسية، ومستشفى سلوان تحت الجهوي بسعة 250 سريراً، إلى جانب بناء مستشفيات إقليمية جديدة بكل من تاوريرت وجرسيف وجرادة، وإحداث أربعة مستشفيات للقرب خلال سنتي 2024 و2025، فضلاً عن تأهيل مستشفى الفارابي وتحويل مستشفى الحسني بالناظور إلى مركز متخصص في علاج الأورام بعد افتتاح مستشفى سلوان.

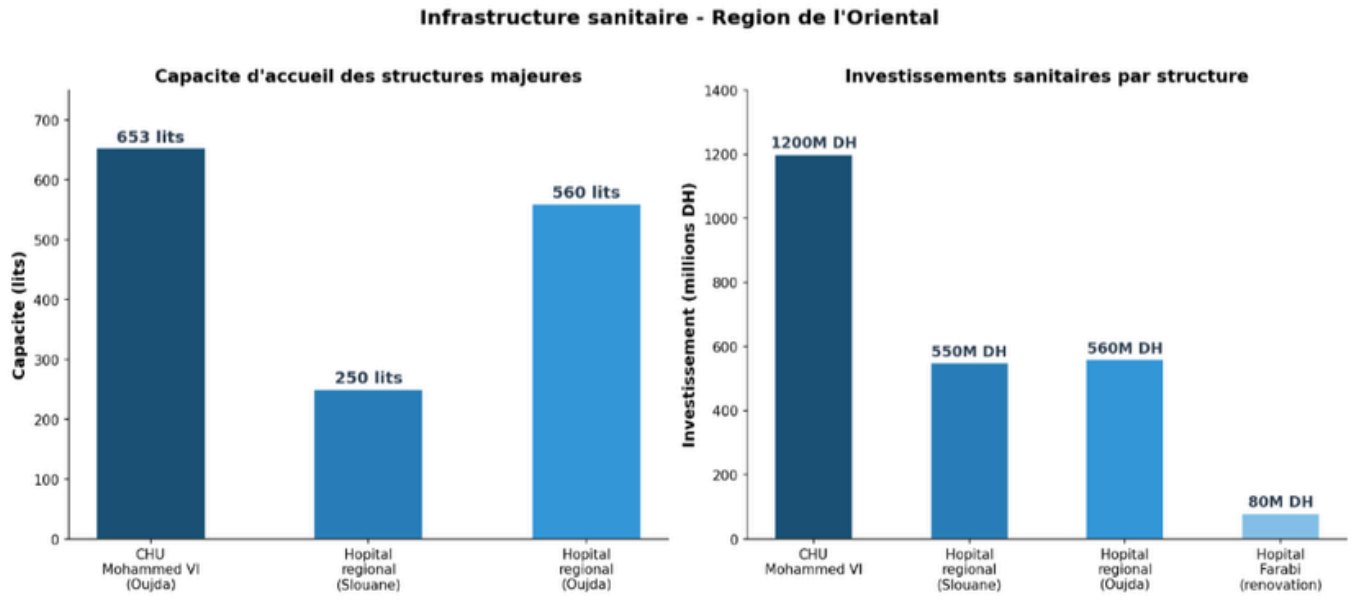

تعكس هذه المشاريع توجهاً واضحاً نحو توسيع العرض الصحي وتقريب الخدمات من السكان، إلا أن أثرها لا يمكن قياسه بعدد المؤسسات التي أُنجزت فقط، وإنما بمدى قدرتها على تقديم العلاج الذي كان يفرض سابقاً إحالة المرضى إلى وجدة.

تبرز حالة أحمد هذا البعد الزمني بوضوح. فعندما شُخّص بسرطان الدم سنة 2023، لم يكن مستشفى سلوان قد دخل الخدمة، كما لم يكن مشروع تحويل مستشفى الحسني إلى مركز لعلاج الأورام قد أصبح واقعاً. لذلك، ظل المركز الاستشفائي الجامعي محمد السادس بوجدة يمثل وجهته العلاجية الوحيدة طوال فترة علاجه.

لا تعني هذه الحالة أن المشاريع الجديدة لم تحقق أثراً، وإنما تشير إلى أن نتائج الاستثمار الصحي لا تبدأ مع الإعلان عن المشروع، بل مع دخوله الفعلي إلى الخدمة، وتوفر الإمكانات التي تسمح للمؤسسات الجديدة بأداء الدور الذي أُنشئت من أجله.

يرى الطبيب الذي استجوبناه أن تشييد مستشفيات جديدة يمثل خطوة أساسية في تطوير المنظومة الصحية، لكنه لا يكفي بمفرده لتقليص الفوارق المجالية. فالمؤسسة الصحية لا تؤدي وظيفتها بمجرد افتتاحها، بل تحتاج إلى أطباء متخصصين، وأطر تمريضية، وتجهيزات تشخيص وعلاج، حتى تتمكن من التكفل بالحالات التي كانت تُحال سابقاً إلى المركز الجامعي.

وأوضح أن عدداً من المستشفيات الإقليمية ينجح اليوم في علاج نسبة مهمة من الحالات، غير أن بعض الأمراض، وفي مقدمتها الأورام، وأمراض الدم، وبعض أمراض القلب، والإصابات البليغة، لا تزال تستدعي الإحالة إلى المركز الاستشفائي الجامعي بسبب طبيعة الخدمات التي تتطلبها.

تشير هذه المعطيات إلى أن تقليص المسافة التي يقطعها المرضى لا يرتبط فقط ببناء مستشفى جديد، وإنما أيضاً بتوسيع نطاق الخدمات المتخصصة التي يستطيع تقديمها. فكلما اقتربت هذه الخدمات من أماكن إقامة السكان، انخفضت الحاجة إلى الإحالة نحو وجدة، وتراجعت معها الكلفة الزمنية والمادية التي يتحملها المرضى وأسرهم.

غير أن تقييم مدى تحقق هذا الهدف يواجه تحدياً آخر، يتمثل في محدودية البيانات المنشورة حول توزيع الموارد البشرية الصحية داخل جهة الشرق.

## الموارد البشرية... الحلقة التي لا تظهرها الأرقام

تكشف البيانات الرسمية بدقة عدد السكان، وحجم الاستثمارات، والمشاريع التي أُنجزت أو توجد قيد الإنجاز، إلا أن الصورة تصبح أقل وضوحاً عندما يتعلق الأمر بالموارد البشرية الصحية. فمن الصعب العثور على بيانات منشورة ومحدثة توضح توزيع الأطباء، والأطر التمريضية، والتخصصات الطبية حسب كل إقليم.

لا يقتصر أثر هذا النقص على الجانب الإحصائي، بل يمتد إلى إمكانية تقييم أثر المشاريع الصحية نفسها. فافتتاح مؤسسة جديدة لا يعني بالضرورة أن الخدمات المتخصصة أصبحت متاحة لسكان الإقليم، إذا لم يواكبه توفير الموارد البشرية والتجهيزات التي تسمح بتقديم تلك الخدمات.

تكتسب هذه المسألة أهمية خاصة عند الحديث عن العدالة المجالية في الولوج إلى العلاج. فقد يتوفر إقليم على مستشفى حديث، لكنه يظل مضطراً إلى إحالة مرضاه نحو وجدة إذا لم تتوفر داخله التخصصات الطبية أو الإمكانات التقنية اللازمة للتكفل بالحالات المعقدة.

بهذا المعنى، لا يكشف التفاوت المجالي عن نقص في عدد المؤسسات الصحية بقدر ما يعكس تفاوتاً في توزيع الخدمات المتخصصة داخل المجال الجهوي. فالعدالة الصحية لا تُقاس بعدد المباني، وإنما بقدرة المرضى على الحصول على العلاج المناسب داخل الإقليم الذي يقيمون فيه، أو على أقل تقدير، في أقرب نقطة علاجية ممكنة.

عند جمع هذه المعطيات معاً، تتضح صورة أكثر اكتمالاً. فالبيانات الديمغرافية تفسر حجم الطلب على الخدمات الصحية، وتوضح خرائط المسافات سبب تركز رحلات العلاج نحو وجدة، بينما تبين المشاريع الصحية الجارية أن المنظومة تعرف مرحلة توسع، وتبرز محدودية البيانات المتعلقة بالموارد البشرية أن تقييم هذا التحول ما يزال غير مكتمل. ومن خلال الربط بين هذه العناصر، لا يبدو التفاوت الصحي نتيجة عامل واحد، بل حصيلة تفاعل بين الجغرافيا، وتوزيع السكان، وتمركز الخدمات المتخصصة، والموارد البشرية التي تتيح تشغيلها.

## ماذا تقول البيانات؟

بعد تحليل المعطيات الديمغرافية والصحية المتعلقة بجهة الشرق، يخلص هذا التحقيق إلى خمس ملاحظات رئيسية:

- **أولاً**، لا يتناسب التوزيع المجالي للخدمات الصحية المتخصصة مع الامتداد الجغرافي للجهة. فرغم أن أكثر من 2.29 مليون نسمة يتوزعون على أقاليم متباعدة، تظل أغلب الخدمات ذات التخصص العالي متمركزة بالمركز الاستشفائي الجامعي محمد السادس بوجدة.
- **ثانياً**، لا يعكس الوزن الديمغرافي دائماً حجم العرض الصحي المتخصص. فإقليم الناظور، الذي يضم نحو ربع سكان الجهة، ظل يعتمد لسنوات على الإحالة إلى وجدة بالنسبة لعدد من الخدمات العلاجية الدقيقة، وهو ما أضاف إلى كلفة العلاج أعباء التنقل المتكرر.
- **ثالثاً**، تكشف المسافات عن تفاوت مجالي واضح في سهولة الولوج إلى العلاج. فكلما ابتعدت أقاليم الجهة عن وجدة، ارتفعت الكلفة الزمنية والمادية للتنقل، وأصبح الالتزام بالمواعيد الطبية أكثر تعقيداً بالنسبة للمرضى الذين يحتاجون إلى متابعة دورية.
- **رابعاً**، تعكس المشاريع الصحية المنجزة وجود توجه نحو توسيع العرض الاستشفائي داخل جهة الشرق، غير أن أثرها يظل مرتبطاً بمدى توفر الموارد البشرية والتخصصات الطبية والتجهيزات التي تمكن هذه المؤسسات من تقديم الخدمات المتخصصة محلياً.
- **خامساً**، لا تزال محدودية البيانات المنشورة حول توزيع الأطباء، والأطر التمريضية، والتخصصات الطبية حسب الأقاليم، تشكل عائقاً أمام تقييم دقيق لحجم الفوارق المجالية أو قياس أثر الاستثمارات الصحية على فرص الولوج إلى العلاج.

تشير هذه النتائج مجتمعة إلى أن الجغرافيا لا تحدد وحدها مسار العلاج أو مآلاته، لكنها تظل عاملاً مؤثراً في سهولة الوصول إلى الخدمات الصحية المتخصصة بالنسبة لسكان جهة الشرق.

## عندما تمنح البيانات وجهاً إنسانياً

بدأ هذا التحقيق برحلة أحمد، لكنه لم يكن تحقيقاً عن أحمد وحده.

كانت قصته مدخلاً لقراءة واقع أوسع، أظهرته البيانات والخرائط والشهادات الميدانية. فقد بينت المعطيات أن جهة الشرق تشهد دينامية مهمة في تطوير بنيتها الصحية من خلال مشاريع جديدة واستثمارات كبيرة، لكنها كشفت في الوقت نفسه استمرار تمركز جزء مهم من الخدمات الطبية المتخصصة في وجدة، الأمر الذي يجعل عدداً من المرضى يقطعون عشرات، وأحياناً مئات، الكيلومترات للحصول على العلاج.

لا تعني هذه النتيجة أن المسافة وحدها تحدد مآل المرضى، كما لا تسمح البيانات بإقامة علاقة سببية بين بُعد مكان الإقامة ونتائج العلاج. إلا أنها تظهر بوضوح أن الطريق إلى المؤسسة الصحية يمثل، بالنسبة لكثير من المرضى، جزءاً من تجربتهم العلاجية، بما يرافقه من كلفة زمنية ومادية ونفسية تتكرر مع كل موعد طبي.

جسدت رحلة أحمد هذه الحقيقة. فمنذ تشخيص إصابته بسرطان الدم سنة 2023، أصبحت الطريق بين الناظور ووجدة جزءاً من تفاصيل حياته اليومية. كانت كل مراجعة طبية، وكل عملية نقل دم، وكل فترة استشفاء تبدأ برحلة جديدة نحو المركز الاستشفائي الجامعي محمد السادس. وفي الحادي والثلاثين من مارس 2026، انتهت رحلته بعد ثلاث سنوات من مقاومة المرض.

لا يقدم هذا التحقيق وفاة أحمد بوصفها نتيجة لبعد المسافة، فذلك ما لا تثبته البيانات، لكنه يضعها في سياق أوسع يوضح كيف يمكن للجغرافيا أن تتحول إلى عنصر حاضر في مسار العلاج، إلى جانب عوامل أخرى ترتبط بطبيعة المرض، والتشخيص، وجودة التكفل الطبي، وتوفر الموارد البشرية والتجهيزات.

تقود هذه القراءة إلى نتيجة أساسية: فالعدالة الصحية لا تُقاس بعدد المستشفيات أو بحجم الاستثمارات وحدهما، وإنما أيضاً بقدرة المنظومة الصحية على تقريب الخدمات المتخصصة من المواطنين، وتوزيع الموارد البشرية والتجهيزات بما يحد من الفوارق المجالية في الولوج إلى العلاج.

ربما لا تستطيع البيانات أن تروي معاناة المرضى، لكنها قادرة على إظهار الأنماط التي تصنعها. أما القصص الإنسانية، فهي تمنح تلك الأنماط وجهاً وصوتاً ومعنى. وبين الخرائط التي ترسم توزيع الخدمات الصحية، ورحلة أحمد التي جسدت أثرها على أرض الواقع، يبقى سؤال العدالة المجالية في الولوج إلى العلاج مفتوحاً: **هل ينبغي أن يظل مكان إقامة المريض عاملاً مؤثراً في فرصته للوصول إلى العلاج المتخصص؟**

# ميناء الناظور
# غرب المتوسط

تقرير مدعم ببيانات

# ميناء الناظور غرب المتوسط

تقرير مدعم ببيانات

## أرقام صامتة خلف جدران الأوراش: لغز البطالة في جهة الشرق و الرهان الأخير "ميناء الناظور"

لو مشيتم اليوم في شوارع وجدة أو الناظور، ستقابلون حتما شابا حاملا لشهادة أو شواهد جامعية يقضي يومه بين المقهى والبحث عن عمل يرى أنه من المستحيل إيجاده. هذا الشاب ليس استثناءً هو أصل الحكاية: فمن كل شابين في جهة الشرق هناك واحد يعيش خارج دائرة العمل الحقيقي، إما عاطلاً بالكامل أو مكتفياً بشغل هامشي لا يليق بكفاءته ولا يكفي قوت يومه. 45,3% هو رقم قد يبدو ضئيلا على الورق، لكنه يعني عمليا جيلا كاملا معلّقا بين الانتظار واليأس والأغرب أن هذا الجيل لم يتقلص، بل تقلصت الجهة نفسها من حوله: ففي عشر سنوات فقط كشفت بيانات الإحصاء العام أن تعداد سكان جهة الشرق انتقل من 2,31 مليون نسمة سنة 2014 إلى 2.294.665 نسمة سنة 2024. هذا التحول يسجل معدل نمو سنوي سلبي قدره 0,09% ، مما يعكس بوضوح استمرار نزيف الهجرة وفقدان المجال الترابي لجاذبيته السكنية نتيجة غياب الأفق المهني.

هذا النزيف الديمغرافي لم يكن حدثا عابراً، بل كان امتداداً لعقد كامل من الركود لم يغادر فيه منحنى البطالة بالجهة المنطقة الحمراء ولو لمرة واحدة، إلى أن بلغ ذروته برقم قياسي وصل إلى 21,1% في منتصف سنة 2025. وحين حاولت الإحصائيات الرسمية الجديدة سنة 2026 اعتماد مقياس أضيق للبطالة، تراجع الرقم ظاهرياً إلى 14,9%، لكن الحقيقة كانت في مكان آخر: فبمجرد احتساب كل أشكال الشغل الناقص والهامشي، يقفز المؤشر وطنياً إلى 22,5%، ليعود في صفوف شباب الجهة إلى 45% أرقام متباينة لكنها تروي جميعها نفس القصة: نصف الطاقات الشبابية الشرقية معلّقة في الفراغ بانتظار أن يفتح ميناء الناظور غرب متوسط بابا حقيقيا لإدماج الشباب و تسخير مواهبهم في المشاريع الجهوية لجهة الشرق .

## ثلاثية الأزمة: هل هو ضعف الاستثمار أم صدمة الحدود؟

تتركز اليد العاملة في القطاع غير الرسمي بنسب تتراوح بين 60% و 70% وفي مناطق مثل "بني درار" ، كانت70% من العائلات تعتمد كلياً على أنشطة العبور غير الرسمي قبل غلق الحدود.

تسبب الإغلاق التام في هبوط معدل النمو الحالي للجهة إلى مستويات متواضعة بين 2% و3%، في حين تؤكد المؤشرات الاستشرافية أنه كان بإمكانه بلوغ 6% نظرياً في حالة فتح الحدود وضمان انسيابية التجارة.

و بهذا تكشف معطيات قانون المالية 2026 أن معضلة الشرق لا تكمن في "حجم" الاستثمار العمومي بل في "طبيعته".فالجهة تشهد تدفق غلاف مالي استثماري ضخم لبناء المنظومة الثلاثية للناظور غرب المتوسط بقيمة إجمالية تصل إلى 11.590مليون

درهم للميناء، و 7.800مليون درهم للطريق السيار جرسيف-الناظور الذي بلغت نسبة إنجازه المادي 26,67%. إلا أن هذا الاستثمار العمومي يركز على البنى التحتية الثقيلة التي تتطلب ميزانيات ضخمة للمواد والمعدات، دون أن تترجم فوراً إلى خلق فرص شغل مباشرة ومستدامة لامتصاص بطالة الخريجين الأكاديميين.

إذ يعكس الهيكل الاقتصادي للجهة ارتكازاً مفرطاً على قطاع الخدمات بـ 60,3%، في مقابل ضعف النسيج الصناعي والتحويلي الخاص الذي يتجمد عند 24,9% فقط. هذا العجز في جذب الرساميل الخاصة والشركات الإنتاجية الكبرى يرجع إلى ضعف الجاذبية الترابية السابقة ونقص التحفيزات، مما جعل مساهمة الجهة في الناتج الداخلي الخام الوطني تتأرجح في مستويات متدنية بين 4% و 5,1% .

## الحوكمة الاستراتيجية والرقابة المجالية للورش (مستجدات 2026)

مع اقتراب اكتمال الأوراش المينائية المرتقبة في نهاية سنة 2026، كشفت تقارير "الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة" برئاسة عبد اللطيف الزغنون عن تفعيل نمط حوكمة صارم للمؤسسات والمقاولات العمومية. حيث تتدخل الدولة مساهِماً استراتيجياً عبر شركة "الناظور غرب المتوسط" لربط الورش البحري بمنظومة برية، سككية، وطاقية متكاملة تستهدف فك العزلة كلياً عن مدن الناظور، وجدة، بركان، وتاوريرت.

في هذا الصدد تحركت الآلة الرقابية بالبرلمان المغربي عبر سؤال كتابي موجه لوزير التجهيز والماء من طرف النائب يونس أشن (إقليم الدريوش)، يدق فيه ناقوس الخطر حول "عدالة التشغيل". يطالب المقترح بإبرام اتفاقية شراكة ملزمة تؤمن أولوية تشغيل أبناء إقليمي الناظور والدريوش، عبر تفعيل آلية رباعية تجمع إدارة الميناء، السلطات الترابية، الفاعلين الاقتصاديين، والوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات (ANAPEC)، وذلك لضمان الشفافية وتكافؤ الفرص في التوظيف، وتجنب إقصاء الطاقات المحلية عبر برامج تأهيل وتكوين مسبقة.

## هل يملك ميناء الناظور ترياق تفكيك "معضلة الشرق"؟

"إن غلق الحدود المغربية الجزائرية لم يكن مجرد حدث سياسي عابر، بل صدمة بنيوية غيرت ملامح التوازنات الاجتماعية بالمنطقة"، يشخص الدكتور سعيد الملحاوي واقع الحال ويوضح بأرقام استقصائية دقيقة كيف تحولت مناطق حدودية بأكملها إلى العطالة الميكانيكية. ففي مدينة "بني درار" على سبيل المثال، كانت 70%من الأسر تعيش بشكل مباشر على التهريب المعيشي والأنشطة العابرة غير النظامية قبل الإغلاق. ومع توقف هذه الشرايين غير الرسمية، قفز معدل البطالة العام بالجهة إلى حدود 21,1%، دافعاً بـ 60% إلى 70% من الساكنة النشيطة للاحتماء بمظلة القطاع غير المهيكل الهش.

ويعطي الملحاوي مثالاً تراجعياً لافتاً من قلب مدينة وجدة "قطاع النقل الحضري بالمدينة."و يضيف" :لقد أُبرمت صفقات تدبير النقل الحضري في فترة كانت فيها الحدود مفتوحة تضمن تدفقاً غير مباشر للمحروقات المهربة من الجزائر، ورغم إلزامية استعمال الوقود المغربي قانوناً، كان هذا الهامش غير المهيكل يضمن توازن كلفة التشغيل. وبمجرد الغلق التام، واجه القطاع قفزة فجائية في تكاليف الطاقة، مما خلق صعوبات تمويلية بالغة هددت جودة واستمرارية الخدمات، وكشف بالملموس كيف كان اقتصاد المدينة مرتبطاً تقنياً بتوازنات الهامش غير الرسمي". هذا الاختناق انعكس مباشرة على جاذبية الجهة التي لا تساهم سوى بنسبة تتراوح بين 4% و 5,1% في الناتج الداخلي الخام للمملكة، بمتوسط دخل فردي هزيل يقف عند 25.650 درهماً مقارنة بـ 34.346 درهماً على الصعيد الوطني.

## الشهادة الجامعية لم تعد كافية

يعبّر المجتمع المدني ببركان عن الوجع ذاته بجرأة أكبر حيث يقول السيد فتح العيون برحيل، رئيس جمعية Positive بإقليم بركان:

"معضلة البطالة بجهة الشرق لا ترتبط بسبب واحد، بل بتراكم عوامل بنيوية تستدعي تشخيصاً موضوعياً.فالجهة ظلت لعقود رهينة اقتصاد محدود التنويع، يعتمد بشكل كبير على الفلاحة الموسمية والتحويلات الخارجية، في غياب نسيج صناعي وخدماتي قادر على استيعاب الأعداد المتزايدة من خريجي الجامعات والمعاهد سنوياً".

ويضيف برحيل في تصريح ميداني لجريدتنا: "بصفتنا فاعلين جمعويين عاينوا الواقع، نلمس فجوة حقيقية بين التكوين المهني الجامعي وحاجيات سوق الشغل. فهناك نقص حاد في المهارات الحياتية (Soft Skills) لدى فئة واسعة من الشباب، من قبيل آليات التواصل والتفاوض وغياب ثقافة المقاولة الذاتية وروح المبادرة. الشهادة الأكاديمية وحدها لم تعد كافية للإدماج المهني في ظل تحولات سريعة تفرض كفايات عرضية، ومحدودية الاستثمارات الخاصة الموجهة لشرق المملكة مقارنة بجهات أخرى هي ما يدفع شباب بركان والمنطقة الشرقية إلى الهجرة الداخلية نحو المدن الكبرى أو ركوب قوارب الموت خارج الوطن".

## ميناء"طنجة المتوسط": هل ستفك ترسانة الناظور اللغز؟

هذه المطالب المحلية تعيد إلى الأذهان قصة نجاح ميناء طنجة المتوسط قبل عقدين من الزمن.فبحسب البيانات التاريخية المتضمنة في تقارير الاستثمار، نجح مركب البوغاز منذ إطلاقه في استقطاب أزيد من 1.400 مقاولة صناعية وخلق 130.000 منصب شغل مباشر ومستدام في قطاعات السيارات والطيران، مما أدى تقنياً إلى خفض معدلات البطالة بجهة طنجة-تطوان-الحسيمة إلى مستويات مستقرة أدنى من المعدل الوطني (استقرت عند 8,9% بحسب بيانات المذكرة الجهوية).

إن نقل هذا السيناريو وبشكل فوري إلى ميناء الناظور غرب المتوسط هو الرهان التنموي الوحيد لإنقاذ الشرق. حيث تستهدف المنطقة الصناعية واللوجستيكية الملحقة بالميناء على مساحة 760 هكتاراً تحويل الاستثمار العمومي الجاف (الإسفلت والخرسانة) إلى استثمار خاص منتج من خلال تقديم إعفاءات ضريبية وتحفيزات مجالية قوية ببعض أقاليم الجهة وجذب مصانع تحويلية قادرة على تحويل سواعد شباب وجدة والناظور وبركان والدريوش إلى قيمة مضافة.

## سنة الفصل 2028

تؤكد لغة الأرقام المتقاطعة والتحركات الرقابية في هذا التقرير أن معضلة جهة الشرق تقف عند منعطف حاسم. فالأشغال الميناائية تقترب من نهايتها في غضون أشهر قادمة، وسنة 2028 (الموعد النهائي لافتتاح الطريق السيار بالكامل) ستضع الخطاب الرسمي والبدائل التنموية المقترحة على محك الاختبار الحقيقي.

فإما أن تنجح الخطة الاستراتيجية للدولة والضغط البرلماني في إحداث برامج تكوين محلي مستدام يمتص نسبة بطالة الجهة المرتفعة الـ 21,1% وتحويل الورش إلى حوض شغل دائم لأبناء المنطقة، وإما أن تظل هذه الأوراش المليارية مجرد محاور عبور إسفلتية باردة لسلع دولية تعبر البحر، وتظل قوارب الهجرة السرية هي الشريان الوحيد غير الرسمي الذي يستهوي عقول شباب المنطقة "المغادرة بصمت".

# التعليم العالي بجهة الشرق وآفاق فرص الشغل...

هل تؤهل الجامعة شباب الجهة لفرص الشغل القريبة منهم؟

# التعليم العالي بجهة الشرق وآفاق فرص الشغل...

## هل تؤهل الجامعة شباب الجهة لفرص الشغل القريبة منهم؟

- **تعداد السكان 2024 لجهة الشرق المغرب**

فاطمة الوادي شابة تنحدر من جماعة تادرت بإقليم جرسيف. بعد حصولها على شهادة الباكالوريا سنة 2021 بشعبة الآداب العصرية وبميزة حسن، شدّت الرحال إلى مدينة وجدة لمتابعة دراستها في شعبة القانون الخاص، محمّلة بالأمل والطموح في نيل شهادة تؤهلها لولوج سوق الشغل في المجال الذي اختارته عن قناعة وحب.

كانت فاطمة تقيم بالحي الجامعي، في غرفة ضيقة، لكنها كانت فسيحة بالأحلام، أحلام بالاستقلالية، وبناء مستقبل كريم، والمساهمة في خدمة محيطها الصغير والكبير، ومساندة أسرتها.

غير أن الواقع بعد التخرج سنة 2024 كان مغايراً للتوقعات، حيث عادت فاطمة إلى إقليمها بحثاً عن فرصة عمل، ولو مؤقتة، في انتظار اجتياز مباريات الوظيفة العمومية. اشتغلت أولاً في محل لبيع الملابس مقابل 1000 درهم، وهو مبلغ لا يكفي حتى لتغطية الحاجيات الأساسية، فما بالك بمصاريف الكراء والفواتير، ثم التحقت بمعمل للنسيج بجرسيف، بأجر لا يتجاوز 3500 درهم، من الثامنة صباحا إلى السادسة مساء، دون تغطية صحية مفعّلة، ودون عطل أو تعويضات، وتحت ضغط مهني ونفسي كبير.

ورغم ذلك، واصلت التسجيل في المباريات أملاً في فرصة أفضل، غير أن الضغط الأسري بدأ يشتد، حيث صار والدها يرى أن دراستها لم تحقق جدوى ملموسة، ويدفعها للزواج، وبعد رفضها، تم إرجاعها إلى الدوار، لتجد نفسها في وضع نفسي صعب.

إن قصة فاطمة ليست حالة معزولة، بل تعكس واقعاً أوسع تكشفه المعطيات المرتبطة بعلاقة التعليم العالي بجهة الشرق وارتفاع معدلات البطالة بها، وهو ما يطرح تساؤلات جوهرية.

إلى أي حد ينسجم توزيع مؤسسات التعليم العالي مع حاجيات سوق الشغل الجهوي؟ وهل توفر الجامعة فعلاً تكوينات وتخصصات قادرة على تأهيل الشباب للاندماج في فرص العمل المتاحة والمرتقبة؟ ثم ماذا عن إشكالية العدالة المجالية في توزيع المؤسسات الجامعية، التي تزيد من معاناة ساكنة عدد من الأقاليم في سبيل تمكين أبنائها من متابعة دراستهم الجامعية؟

- **العرض الجامعي بجهة الشرق:**

يشكل ضعف العرض الجامعي القريب أحد أبرز الإشكالات التي يعاني منها طلبة جهة الشرق، حيث يضطر عدد كبير منهم إلى التنقل لمسافات طويلة فمثلا المسافة بين إقليم جرسيف ووجدة تقدر ب 163 كلم، والمسافة بين إقليم فجيج وعمالة وجدة ب 360 كلم، من أجل متابعة دراستهم الجامعية حيث تُعد جامعة محمد الأول بوجدة القطب الجامعي الرئيسي الذي يستقبل طلبة ينحدرون من ثمانية أقاليم، المتمثلة في جرادة، تاوريرت، بركان، فكيك، الناظور، الدريوش، وجرسيف.

هذا الوضع يفرض على الطلبة أعباء مادية إضافية مرتبطة بالسكن والتنقل والمعيشة، إلى جانب انعكاساته النفسية والاجتماعية، خاصة بالنسبة للطلبة القادمين من مناطق بعيدة أو ذات إمكانيات محدودة. وتزداد حدة هذا الإشكال في ظل الارتفاع الملحوظ في نسبة الحاصلين على شهادة الباكالوريا بالجهة خلال الفترة الممتدة من 2022 إلى 2025، كما يبينه المبيان الذي أعددناه وفق معطيات الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين (الموقع الرسمي للأكاديمية).

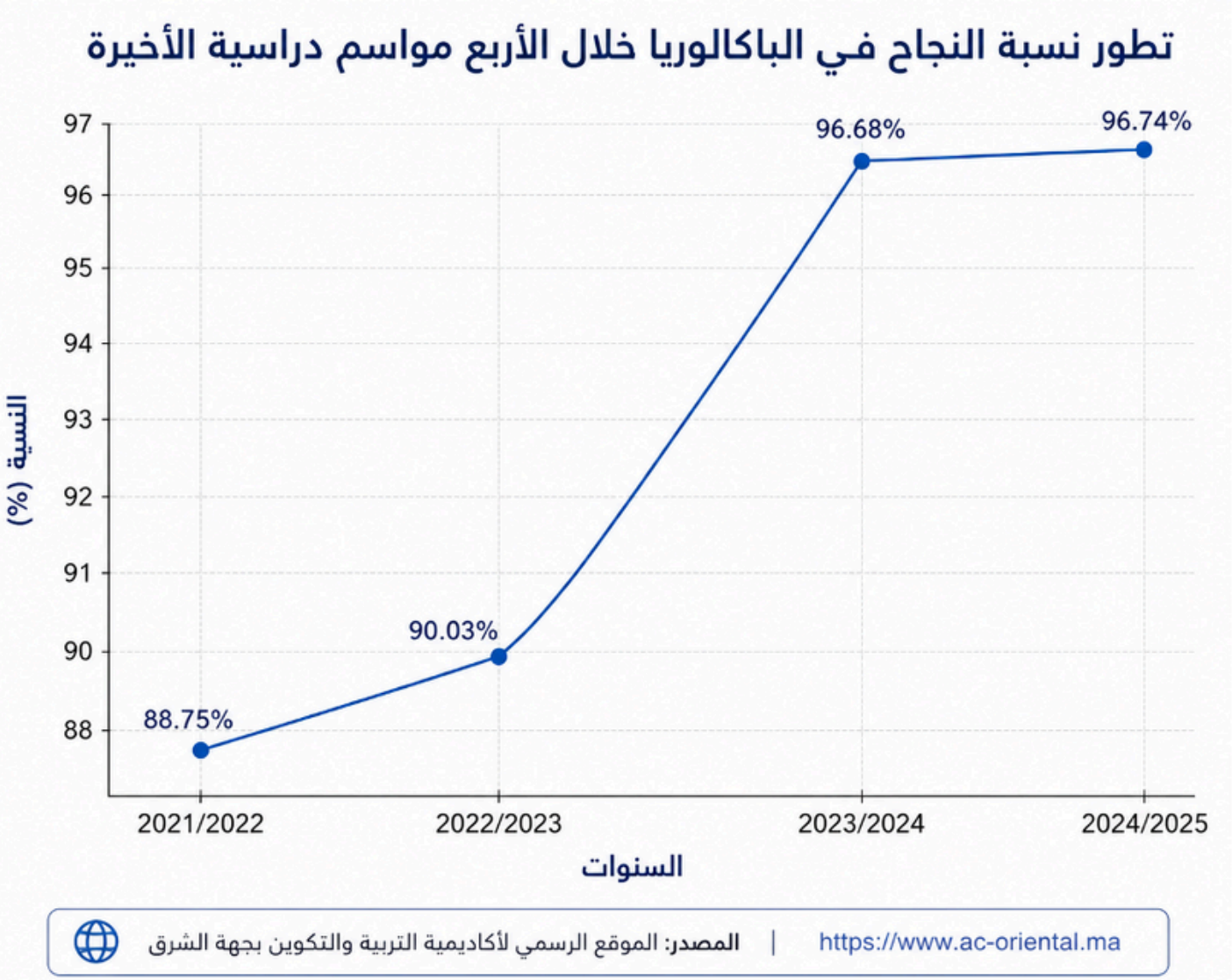


ويكشف هذا التزايد في عدد الناجحين عن مفارقة واضحة بين تنامي الطلب على التعليم الجامعي ومحدودية العرض المؤسساتي محلياً، مما يستدعي التفكير في توسيع الخريطة الجامعية بالجهة، عبر إحداث مؤسسات جديدة أو فروع جامعية قريبة من الأقاليم، بما يضمن تكافؤ الفرص ويخفف من معاناة الطلبة.. خاصة في ظل الارتفاع الملحوظ في نسبالنجاح في الباكالوريا بمختلف أقاليم الجهة. فقد سجلت، خلال الموسم الدراسي الأخير، نسب مرتفعة بكل من جرسيف (95,01%)، تاوريرت (99,56%)، وجدة (92,62%)، جرادة (99,88%)، فجيج (94,44%)، الناظور (98,87%)، الدريوش (99,13%)، وبركان(99,53%).

وجدير بالذكر أن المؤسسات الجامعية بجهة الشرق تتوزع بشكل غير متكافئ، حيث تتركز غالبيتها بمدينة وجدة التي تحتضن القطب الجامعي الرئيسي ممثلاً في جامعة محمد الأول، في حين تعرف باقي أقاليم الجهة حضوراً محدوداً، وأحياناً شبه منعدم، لمؤسسات التعليم العالي.

ويؤدي هذا التمركز إلى ضغط متزايد على البنية الجامعية بمدينة وجدة، مقابل حرمان عدد من الأقاليم من عرض جامعي قريب، مما يفاقم من معاناة الطلبة على المستويين المادي والمعنوي، ويُعمّق الفوارق المجالية في الولوج إلى التعليم العالي.

وتضم جامعة محمد الأول ما مجموعه 11 مؤسسة جامعية رئيسية، من بينها: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، كلية العلوم، كلية الطب والصيدلة، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير، المدرسة العليا للتكنولوجيا، والمدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية.

كما تعرف الجهة بعض بوادر التوسع، من خلال الكلية المتعددة التخصصات بالناظور، التي يُرتقب تقسيمها إلى أربع مؤسسات جامعية مستقلة وفق المرسوم رقم 2.25.562، إلى جانب إحداث المدرسة الوطنية العليا للذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات سنة 2023 بإقليم بركان، إضافة إلى ذلك، يُنتظر افتتاح ملحقة جامعية بإقليم تاوريرت تابعة لكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة.

ورغم هذه المبادرات، فإنها تظل غير كافية لمواكبة الطلب المتزايد على التعليم العالي بالجهة، ما يطرح ضرورة تسريع وتيرة توسيع العرض الجامعي وتعزيز العدالة المجاليةإثر الارتفاع الكبير في نسب النجاح بخصوص الحاصلين على شهادة الباكالوريا، الشيء الذي ما يطرح تحدياً حقيقياً أمام محدودية العرض الجامعي بالجهة، ويؤكد الحاجة الملحة إلى توسيع الخريطة الجامعية بشكل عادل ومتوازن يستجيب للتحولات الديمغرافية والتربوية.

وجدير بالذكر أن المؤسسات الجامعية بجهة الشرق تتوزع بشكل غير متكافئ، حيث تتركز غالبيتها بمدينة وجدة التي تحتضن القطب الجامعي الرئيسي ممثلاً في جامعة محمد الأول، في حين تعرف باقي أقاليم الجهة حضوراً محدوداً، وأحياناً شبه منعدم، لمؤسسات التعليم العالي.

ويؤدي هذا التمركز إلى ضغط متزايد على البنية الجامعية بمدينة وجدة، مقابل حرمان عدد من الأقاليم من عرض جامعي قريب، مما يفاقم من معاناة الطلبة على المستويين المادي والمعنوي، ويُعمّق الفوارق المجالية في الولوج إلى التعليم العالي.

- **مؤشرات التعليم العالي بجهة الشرق:**

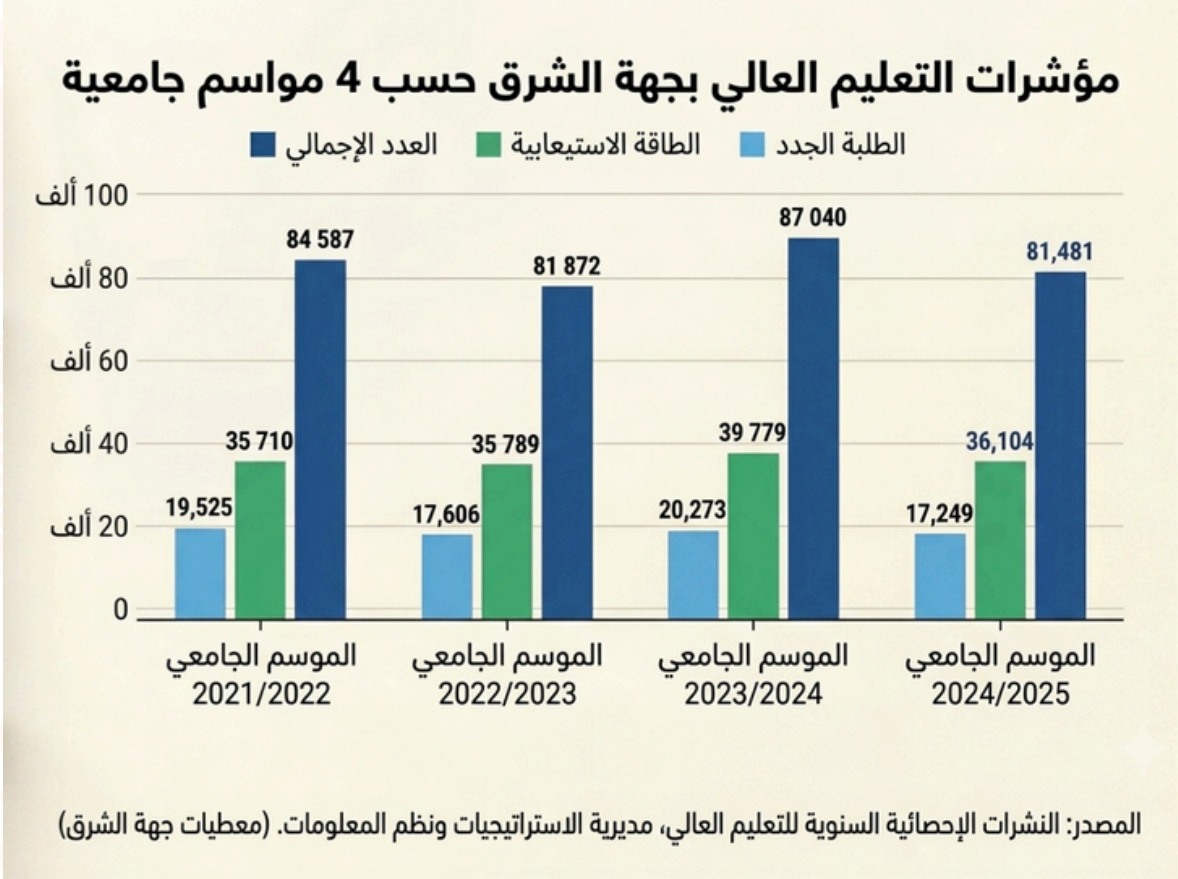


المصدر: النشرات الإحصائية السنوية للتعليم العالي، مديرية الاستراتيجيات ونظم المعلومات. (معطيات جهة الشرق)

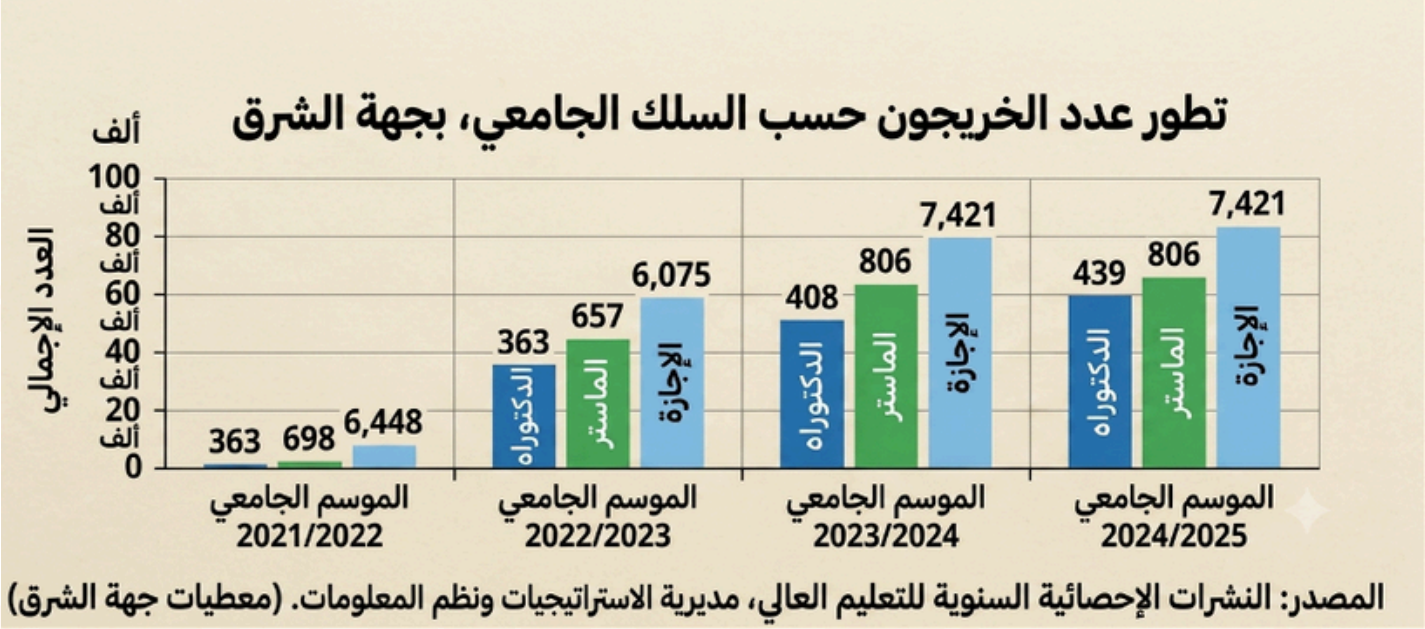


المصدر: النشرات الإحصائية السنوية للتعليم العالي، مديرية الاستراتيجيات ونظم المعلومات. (معطيات جهة الشرق)

تظهر مؤشرات التعليم العالي على الصعيد الجهوي خلال المواسمالدراسية الأربعة الأخيرة تطوراً ملحوظا في عدد الطلبة الجدد، حيث ارتفع من حوالي 19 ألف طالب سنة 2021/2022 إلى أزيد من 20 ألف سنة 2023/2024، قبل أن يسجل تراجعانسبيا خلال الموسم 2024/2025.

في المقابل، ظلت الطاقة الاستيعابية للمؤسسات الجامعية تعرف نمواً بطيئاً ومحدوداً، ما يعكس وجود فجوة مستمرة بين الطلب المتزايد على التعليم العالي والإمكانيات المتاحة لاستيعابه.

كما يسجل ارتفاعا تدريجيا في عدد الخريجين، حيث انتقل عددهم من حوالي 6 آلاف خريج خلال الموسم 2021/2022 إلى ما يفوق 7 آلاف خريج خلال الموسمين الأخيرين. ويهم هذا الارتفاع مختلف المسالك، بما فيها الإجازة والماستر والدكتوراه، وهو ما يؤكد دينامية متزايدة في مخرجات التعليم العالي بالجهة.

غير أن هذا التطور الكمي في عدد الطلبة والخريجين لا يواكبه بنفس الوتيرة توسع في العرض الجامعي محليا، خاصة خارج مدينة وجدة، مما يعمق الضغط على المؤسسات القائمة ويطرح تحديات حقيقية مرتبطة بجودة التكوين، وظروف الدراسة، وفرص الإدماج المهني.

وبالتالي، فإن قراءة هذه المؤشرات بشكل متكامل تكشف عن مفارقة أساسية تتجلى في تزايد مستمر في الطلب على التعليم العالي ومخرجاته، مقابل بطء في توسيع البنيات الجامعية، وهو ما يعزز الحاجة إلى سياسات تعليمية ترابية أكثر توازنا، تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات جهة الشرق وتزايد حاجياتها.

## عدد الخريجين حسب الميادين الدراسية، خلال الموسم الدراسي 2024-2025 لجهة الشرق

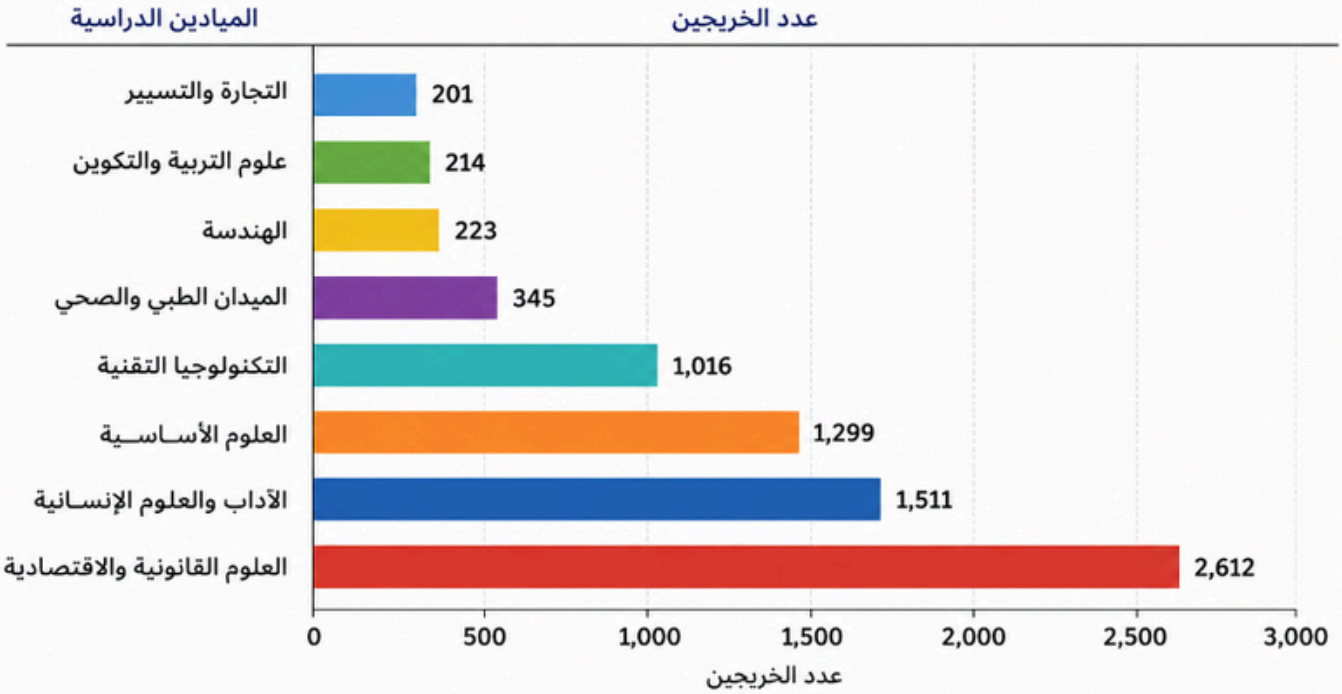


المصدر: مديرية الاستراتيجيات ونظم المعلومات، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار.

## عدد الخريجين حسب المؤسسة (جامعة محمد الخامس بالرباط) خلال الموسم الدراسي 2024-2025

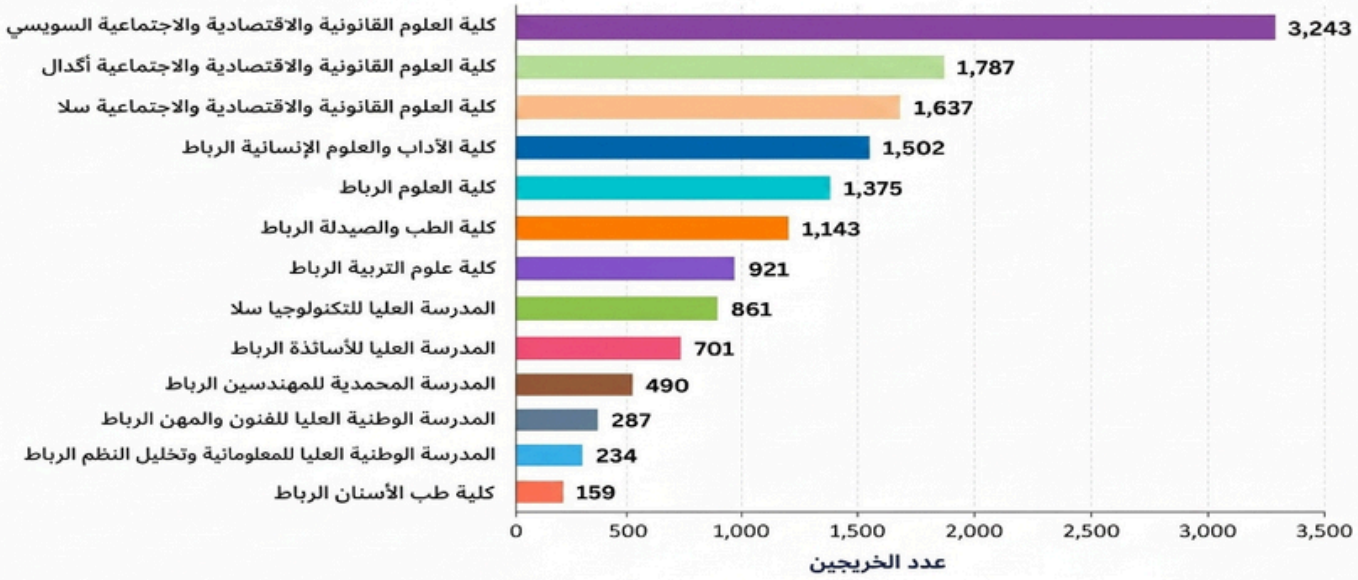


المصدر: مديرية الاستراتيجيات ونظم المعلومات، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار

- **آفاق سوق الشغل:**

وارتباطا بسوق الشغل، تكشف معطيات وفق مذكرة إخبارية للمندوبية السامية للتخطيط حول وضعية الشغل خلال الفصلين الأولين من سنة 2024 و2025، عن تحديات مقلقة، حيثبلغ معدل البطالة 25,2% سنة 2025، بعد أن كان 4،21% سنة 2024، وهو أعلى معدل، مما مستوى يعكس صعوبة إدماج الخريجين في العمل، كما يسجل تراجع في معدل النشاط من 47,6% سنة 2024 إلى 39,3% سنة 2025، مما يدل على تقلص مشاركة الساكنة في سوق الشغل، في حين تعرف باقي جهات المملكة تحسنا واستقرارا.

في المقابل، يعرف معدل الشغل استقرارا نسبي، إذ انتقل من 30,8% إلى 29,4%، وهو ما يعكس محدودية خلق فرص العمل مقارنة مع تزايد عدد الوافدين الجدد على سوق الشغل، خاصة من خريجي الجامعات.

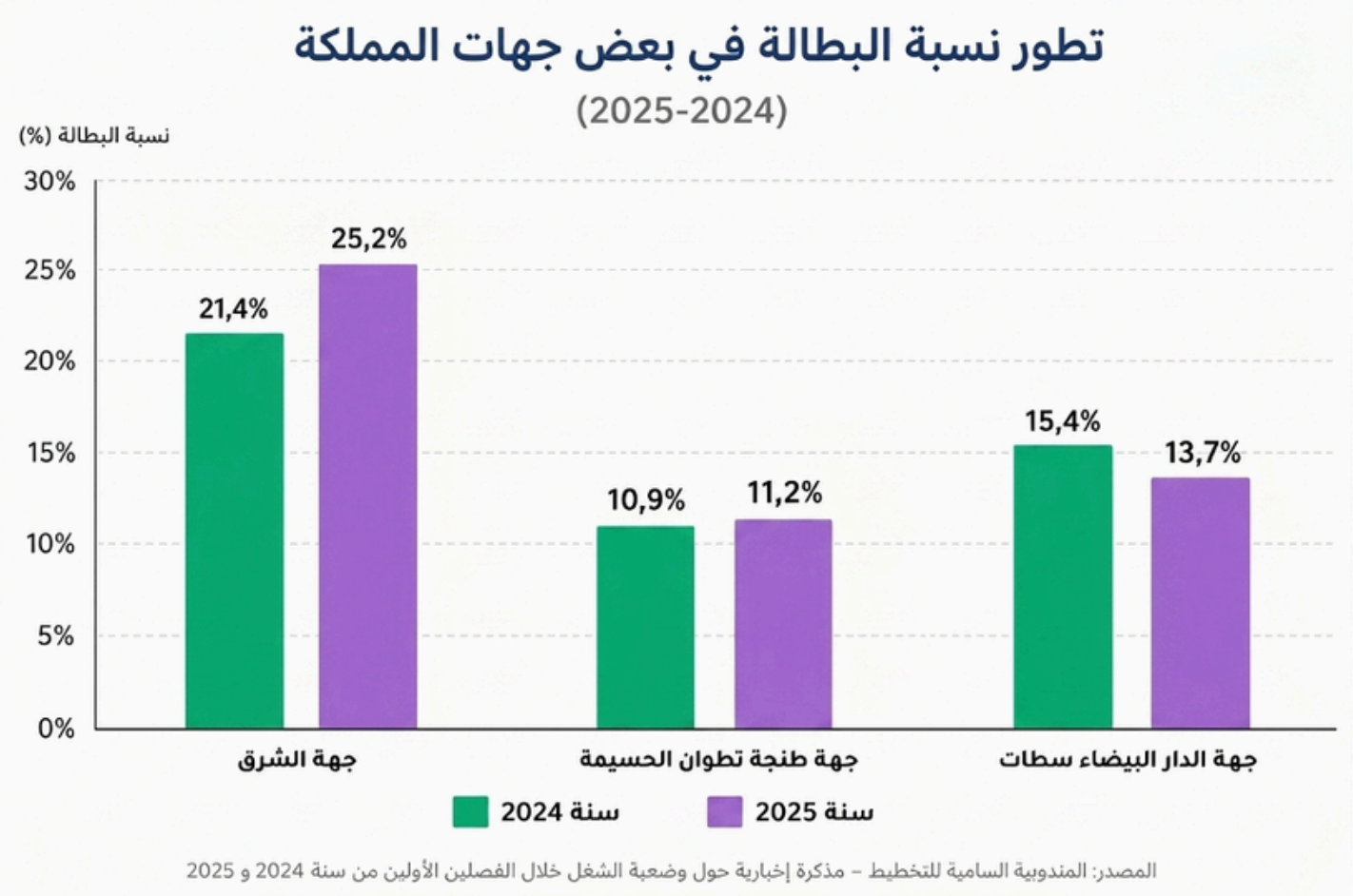


المصدر: المندوبية السامية للتخطيط – مذكرة إخبارية حول وضعية الشغل خلال الفصلين الأولين من سنة 2024 و 2025

وإذا ما تم ربط هذه المؤشرات بوضعية التعليم العالي بجهة الشرق، يتضح أن الإشكال لا يرتبط فقط بضعف العرض الجامعي، بل يمتد إلى محدودية آفاق الإدماج المهني بعد التخرج، فارتفاع عدد الطلبة والخريجين، مقابل ضعف فرص التشغيل، قد يؤدي إلى تفاقم البطالة في صفوف حاملي الشهادات، خاصة في ظل غياب توزيع متوازن للمؤسسات الجامعية والتخصصات المرتبطة بحاجيات الاقتصاد الجهوي.

وبالتالي، فإن معالجة إشكالية التعليم العالي بجهة الشرق تستدعي مقاربة شمولية، لا تقتصر على توسيع العرض الجامعي، بل تشمل أيضاً ملائمة التكوينات مع متطلبات سوقالشغل، وتعزيز الاستثمار وخلق فرص الشغل على المستوى الجهوي، بما يضمن تحقيق إدماج فعلي ومستدام للخريجين.

- **الخريطة الاقتصادية والصناعية لجهة الشرق:**

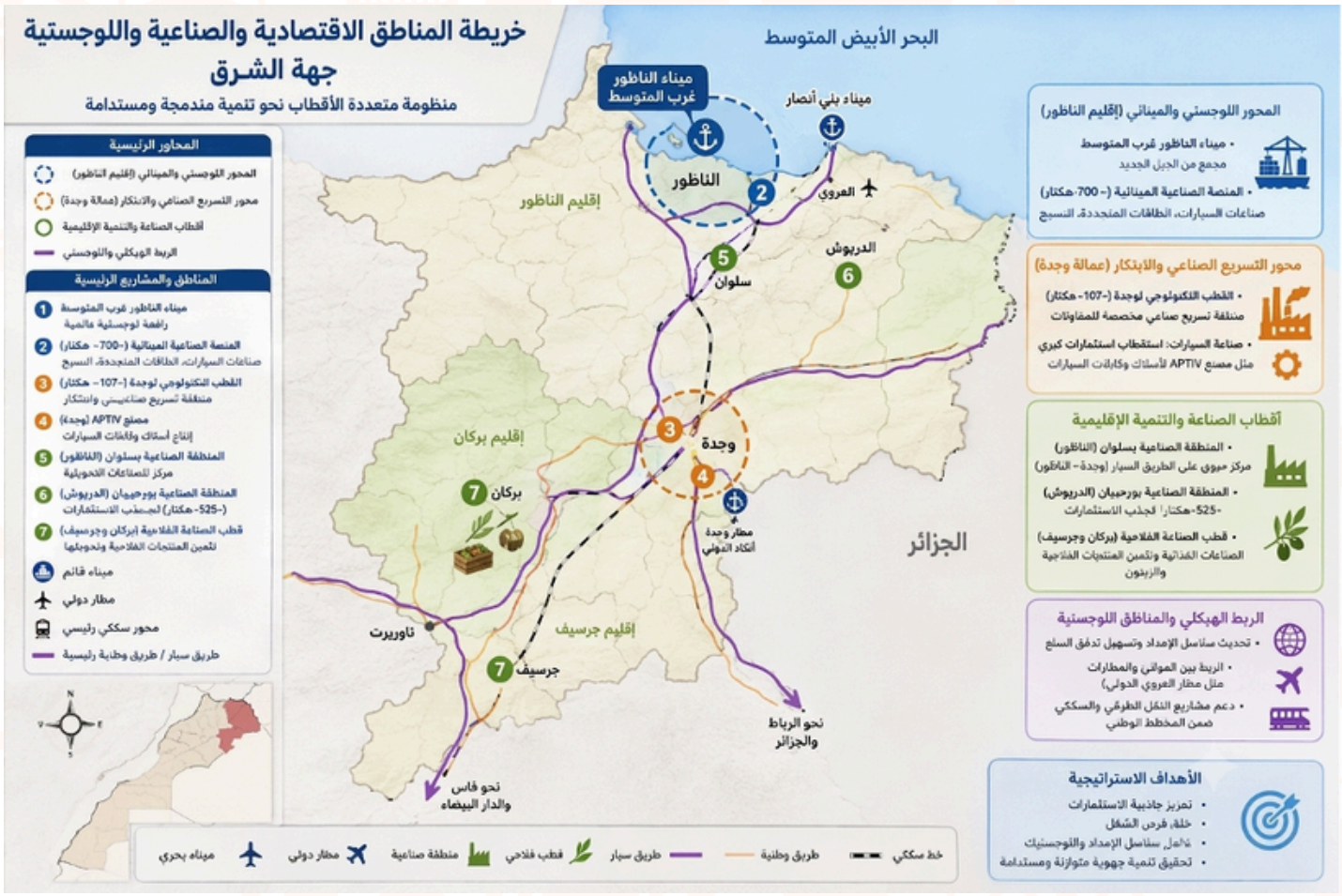


تتأسس الخريطة الاقتصادية والصناعية لجهة الشرق على منظومة ترابية متعددة الأقطاب، تقوم على التكامل بين الوظائفاللوجستية والصناعية والفلاحية، وفي هذا الإطار، يبرز المحور اللوجيستي والميناني بإقليم الناظور كركيزة استراتيجية، بفضل مشروع ميناء الناظور غرب المتوسط، إلى جانب المنصة الصناعية الميناءية التي تمتد على حوالي 700 هكتار، والموجهة لاستقطاب صناعات واعدة كصناعة السيارات والطاقات المتجددة والنسيج، وهو ما يُرتقب أن يساهم في خلق فرص شغل مهمة، وفق المعطيات المنشورة عبر الصفحة الرسمية لوزارة الصناعة والتجارة.

ومن جهة أخرى، ووفق المصدر الرسمي لذات الوزارة، يتعزز محور التسريع الصناعي بمدينة وجدة من خلال القطب التكنولوجي ومساحات مخصصة للمقاولات، إضافة إلى استقطاب استثمارات كبرى في قطاع صناعة السيارات، وهو ما من شأنه تعزيز الدينامية الاقتصادية الحضرية وتقوية جاذبية سوق الشغل بالمدينة.

إلى جانب ذلك، تساهم الأقطاب الصناعية والإقليمية في دعم هذا النسيج الاقتصادي، خاصة المنطقة الصناعية بسلوان التي تشكل امتداداً محورياً بين وجدة والناظور، وكذا المنطقة الصناعية بورحيال بإقليم الدريوش، وفق معطيات صادرة عن صندوق الإيداع والتدبير والمندوبية السامية للتخطيط (مديرية جهة الشرق). كما تبرز أقطاب الصناعات الفلاحية بكل من بركان وجرسيف، التي تركز على تثمين المنتجات الفلاحية وتحويلها، خاصة في ما يتعلق بسلسلة الزيتون والمنتجات المجالية.

غير أن هذه الدينامية الاقتصادية والصناعية التي تعرفها جهة الشرق تطرح تحدياً أساسياً يتمثل في مدى قدرة منظومة التعليم العالي على مواكبتها، فبالرغم من تزايد عدد الطلبة والخريجين بالجهة، يظل الإشكال قائماً في محدودية ملاءمة التكوينات الجامعية مع حاجيات القطاعات الاقتصادية الصاعدة، خاصة في مجالات الصناعة واللوجستيك والطاقات المتجددة.

وهو ما قد ينعكس في ضعف اندماج الخريجين في سوق الشغل، واستمرار ارتفاع معدلات البطالة في صفوف حاملي الشهادات.

ويعد تقليص التفاوتات السوسيو-اقتصادية بين أقاليم جهة الشرق من أبرز التحديات المطروحة، خاصة بين الأقطاب الساحلية والصناعية كالناظور ووجدة وبركان، وبين الأقاليم الجنوبية والداخلية مثل جرادة وفكيك، التي لا تزال تعاني من محدودية الاستثمارات وضعف الدينامية الاقتصادية. ويستدعي هذا الوضع اعتماد مقاربة ترابية أكثر توازناً تقوم على توزيع عادل لثمار الاستثمار الخاص، بما يضمن تحقيق تنمية مندمجة تشمل مختلف أقاليم الجهة.

كما أن الجهة تعرف دينامية استثمارية متسارعة ومشاريع مهيكلة كبرى، وفي نفس الوقت تسجل نسباً مرتفعة من البطالة، خصوصاً في صفوف حاملي الشهادات. ويُعزى هذا الخلل جزئياً إلى عدم التوافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق الشغل الجهوي، خاصة وأن خريجو المؤسسات الجامعية ذات الاستقطاب المفتوح يشكلون النسبة الأكبر، إذ يبلغ عددهم حوالي6000 خريجا سنويا، مقابل 2500 خريجا من المؤسسات ذات الاستقطاب المحدود، مما يدفع عددا من الخريجين إلى الهجرة، سواء نحو الخارج أو نحو الأقطاب الاقتصادية الكبرى بشمال وغرب المملكة، بحثاً عن فرص شغل أفضل.

وأكد عبد الحق اسليماني طالب في السنة الثانية في سلك الدكتوراه، تخصص إعداد وتنمية وديناميات المجالات الترابية، في تصريح لنا، إن الخلل الأساسي يكمن أولا في التضخم العددي الكبيرفي لخريجي جامعة محمد الأول بوجدة، وثانيا في استمرارها (الجامعة) في الاعتماد على تخصصات تقليدية، والتي رغم أهميتها المعرفية الكبيرة، إلا أن متطلبات سوق الشغل الراهن تجاوزتها باتجاه كل ما هو تقني وتطبيقي.

وأردف اسليماني موضحا، أن سوق الشغل اليوم أضحى يتطلب تكوينا تقنيا يؤهل الطالب لإتقان مهارات عملية ومحددة، على عكس التكوين الأكاديمي الكلاسيكي الذي يقتصر على الجانب النظري فقط، وإذ ألقينا نظرة فاحصة على منصة التشغيل العمومي، سنلاحظ بوضوح الفرق الشاسع بين العدد الهائل للتقنيين المطلوبين في مختلف الإدارات مقارنة مع عدد المتصرفين.

مما يؤكد هدا التوجه الجديد مع بروز تخصصات حيوية مطلوبة بكثرة مثل تدبير المقاولات، المعلوميات، والمحاسبة، والذكاء الاصطناعي، كما أن الجهة الشرقية تصنف كبيئة طاردة للاستثمار وللثروة البشرية على حد سواء، حيث تعاني من محدودية شديدة في سوق الشغل، يقول اسليماني.

وفي تصريح مماثل أكد يونس لبيض، مدير منصة الشباب بجرسيف ومستشار في التشغيل وريادة الأعمال، أن موضوع ملاءمة التكوينات الجامعية مع حاجيات سوق الشغل بجهة الشرق من أهم القضايا التي تشغل الشباب اليوم، فبشكل يومي ألتقي بخريجين وخريجات يحملون مؤهلات وشهادات جامعية، ولديهم طموح كبير للاندماج المهني والمساهمة في تنمية منطقتهم، لكن العديد منهم يواجه صعوبات في الانتقال من مرحلة الدراسة إلى عالم الشغل.

هذا الواقع لا يعني أن الجامعة لا تقوم بدورها، بل على العكس، فهي توفر تكويناً أكاديمياً ومعرفياً أساسياً، غير أن التحولات المتسارعة التي يعرفها سوق الشغل تفرض مواكبة مستمرة للمناهج والتخصصات، مع التركيز بشكل أكبر على المهارات التطبيقية والرقمية واللغات والمهارات الحياتية التي أصبحت مطلوبة أكثر من أي وقت مضى.

وأضاف لبيض، من خلال مواكبتنا للشباب، نلاحظ أحياناً وجود فجوة بين ما يتلقاه الطالب خلال مساره الدراسي وما ينتظره المشغلون في الواقع، لذلك فإن التحدي اليوم لا يكمن فقط في تطوير التكوينات، بل أيضاً في بناء جسور قوية بين الجامعة والمقاولة والفاعلين الاقتصاديين، من خلال التدريب الميداني. والتوجيه المبكر، وإشراك المهنيين في تحديد الكفاءات المطلوبة مستقبلاً، وبالنسبةلجهة الشرق، التي تزخر بطاقات شبابية مهمة وإمكانات اقتصادية واعدة، فإن تطوير التكوين الجامعي ينبغي أن يواكب الدينامية التي تعرفها قطاعات مثل الرقمنة، والاقتصاد الأخضر، واللوجستيك، والصناعات التحويلية، والخدمات. كما أن من الضروري تعزيز ثقافة المبادرة والابتكار داخل الجامعة، لأن مستقبل التشغيل لم يعد مرتبطاً فقط بالبحث عن وظيفة، بل كذلك بقدرة الشباب على خلق مشاريعهم الخاصة والمساهمة في خلق فرص الشغل.

# من حي طوطو إلى قبة البرلمان

هل تصل أسئلة جهة الشرق إلى حيث يعيش الناس؟

# من حي طوطو إلى قبة البرلمان

## هل تصل أسئلة جهة الشرق إلى حيث يعيش الناس؟

ي أحد الأزقة الهادئة بحي طوطو بمدينة تويسيت، لا يعرف عبد القادر عدد الأسئلة التي طرحت حو ل جهةالشرق داخل البرلمان، ولا يهتم كثيرا بنسبة الأجوبة الحكومية التي رافقتها ،ما يعرفه جيدا هو أن سنوات الانتظار الطويلةلم تغير كثيرا من تفاصيل حياته وحياة كثير من أبناء منطقته ففرص الشغل محدودة والخدمات التي طالب بها السكانلسنوات ما زالت موضوع نقاش متكر ر.

عبد القادر مثل كثير من أبناء المناطق التي عاشت على وقع التحولات الاقتصادية بعد تراجع النشاطالمنجمي، وجد نفسه أمام مفارقة واضحة قضايا منطقته وغيره من مناطق الشر ق لم تعد حبيسة الأحياء والقر ى بل وصلت إلى قبة البرلمان وتحولت إلى أسئلة مكتوبة موجهة إلى الوزراء، غير أن انتقال المشكلة من وثيقة رسمية إلى حل ملموس ظل مسارا أكثر تعقيدا وهناك قضايا أخر ى لم تصل هذه المسافة بين صوت المواطن في الهامش والسؤال تحتقبة البرلمان هي ما يسعى هذا التقرير الصحفي المدعوم بالبيانات إلى فهمه ما هي القضايا التي فرضت نفسها ضمنأولويات الترافع البرلماني حو ل جهة الشرق؟ من حمل هذه الملفات داخل المؤسسة التشريعية؟ وهل استطاعت كثافةالأسئلة أن تدفع عجلة الحلو ل أم أنها اكتفت في بعض الحالات بتوثيق اختلالات مستمرة؟

- **من حي طوطو إلى قبة البرلمان هل تصل أسئلة جهة الشرق إلى حيث يعيش الناس؟**

للإجابة عن هذه الأسئلة، اعتمد التقرير على مسارين في تحليل المعطيات. الأول شمل 168 سؤالا كتابيا تم استخراجها من البوابة الإلكترونية لمجلس النواب خلال الفترة الممتدة بين 2021 و2026 باستعمال عبارة "جهة الشرق"، بهدف تحديد القطاعات والملفات التي حظيت بأكبر حضور داخل آلية السؤال الكتابي.

أما المسار الثاني فاعتمد على تتبع مجموع الأسئلة المرتبطة باسم كل إقليم من أقاليم جهة الشر ق عبر البحثباسم الإقليم بشكل منفصل، وهو ما يفسر اختلاف حجم الأرقام بين المؤشرين فعدد 168 يعكس الأسئلة المرتبطة مباشرة بعبارة "جهة الشرق "، بينما تكشف معطيات الأقاليم حجم الحضور المجالي لكل منطقة داخل الأسئلة البرلمانية.

كما تم تعزيز هذه المعطيات باتصالات مع برلمانيين من الأغلبية والمعارضة بعضهم تجاوب معنا وبعضهم لميجب، إلى جانب شهادات ميدانية بهدف وضع الأرقام في سياقها السياس ي والاجتماعي، لأن عدد الأسئلة وحده لا يكفيللحكم على حجم الترافع أو مدى تأثيره.

ورغم انتهاء الفترة الزمنية المعتمدة في بناء قاعدة البيانات استمرت أسئلة برلمانية جديدة حو ل قضايا الشر قفي الظهوربعد ذلك، وهو ما يعكس استمرار اهتمام النواب بملفات الجهة، لكنه يكشف أيضا أن عددا من القضايا التيوصلت إلى البرلمان

لا زالت لم تتحول الى حلول على أرض الواقع.

- **أولويات الشرق تحت قبة البرلمان عندما تكشف الأرقام ما يشغل السكان**

تكشف قاعدة بيانات الأسئلة الكتابية أن قضايا جهة الشر ق لم تكن غائبة عن أجندة البرلمان خلال الولاية التشريعية 2021–2026، إذ تحولت مشاكل مرتبطة بالحكامة ،والماء والصحة، والنقل والبنيات التحتية، والاستثمار والتشغيل إلى ملفات رسمية تستدعي مساءلة القطاعات الحكومية.

وتصدر ملف الحكامة و اللاتمركز الإداري قائمة القطاعات الأكثر حضورا بـ 48 سؤالا كتابيا، وهو ما يعكس استمرار شعو ر جزء من سكان الجهة بأن تقريب الإدارة وتحسين جودة الخدمات العمومية ما زال مطلبا لم يتحقق بالشكل الكافي رغم تبني الدولة لسياسات تهدف إلى تعزيز اللاتمركز.

- **أولويات الشرق تحت قبة البرلمان عندما تكشف الأرقام ما يشغل السكان**

غير أن هذا الرقم يحتاج إلى قراءة أعمق فوجود عدد مهم من الأسئلة المتشابهة والمقدمة في التاريخ نفسه أو في فترات متقاربة يبين أن كثافة الترافع لا يمكن قياسها فقط بعدد الوثائق المسجلة فالسؤال البرلماني يصبح أكثر تأثيرا عندما يتحول إلى متابعة مستمرة للملف وليس مجرد تكرار لنفس المطالب بصيغ مختلفة.

وفي المقابل، يثير الموقع المتأخر لملفات التشغيل والاستثمار داخل خريطة الأسئلة ملاحظة لافتة خاصة في جهة تعرف مناطق منها او كل مناطقها معدلات بطالة مرتفعة وتعيش آثار تراجع أنشطة اقتصادية سابقة، كما هو الحال في المدن المنجمية ويكشف ذلك أن الأولويات التي تفرض حضورها داخل البرلمان لا تتطابق دائما بشكل كامل مع ترتيب الاحتياجات اليومية للسكان.

كما يبرز الحضور المتكرر لملفات الماء والصحة والنقل أن هذه القضايا لم تكن مجرد أزمات ظرفية، بل ملفات بنيوية عادت إلى البرلمان خلال سنوات مختلفة فمن جهة نجحت آلية السؤال الكتابي في منع هذه المشاكل من الاختفاء من النقاش العمومي،

لكنها من جهة أخر ى تكشف استمرار صعوبات في الانتقال من مرحلة تشخيص الاختلالات إلى مرحلة معالجتها بشكل نهائي.

وهكذا، تظهر الأرقام أن البرلمان كان فضاء لنقل جزء من انشغالات جهة الشرق، لكن قوة الحضور داخل الجداول لا تعني تلقائيا قوة الأثر في الميدان فالمواطن لا يقيس نجاح الترافع بعدد الأسئلة المسجلة، بل بمدى تغير ظروف عيشه.

## • من يقود الترافع حول قضايا الشرق؟ صراع الأرقام بين المعارضة والأغلبية

لا تكشف الأسئلة الكتابية فقط طبيعة المشاكل التي تشغل جهة الشرق، بل تكشف أيضا

الجهات السياسية التي اختارت أن تحمل هذه الملفات داخل قبة البرلمان وتظهر المعطيات أن فر ق المعارضة كانت الأكثر اعتمادا على آلية السؤال الكتابي في الترافع حو ل قضايا الجهة، حيث تصدر الفريق الحركي والفريق الاشتراكي المشهد بـ85 سؤالا من أصل 168 سؤالا أي ما يعادل حوالي نصف مجموع المبادرات الرقابية المسجلة.

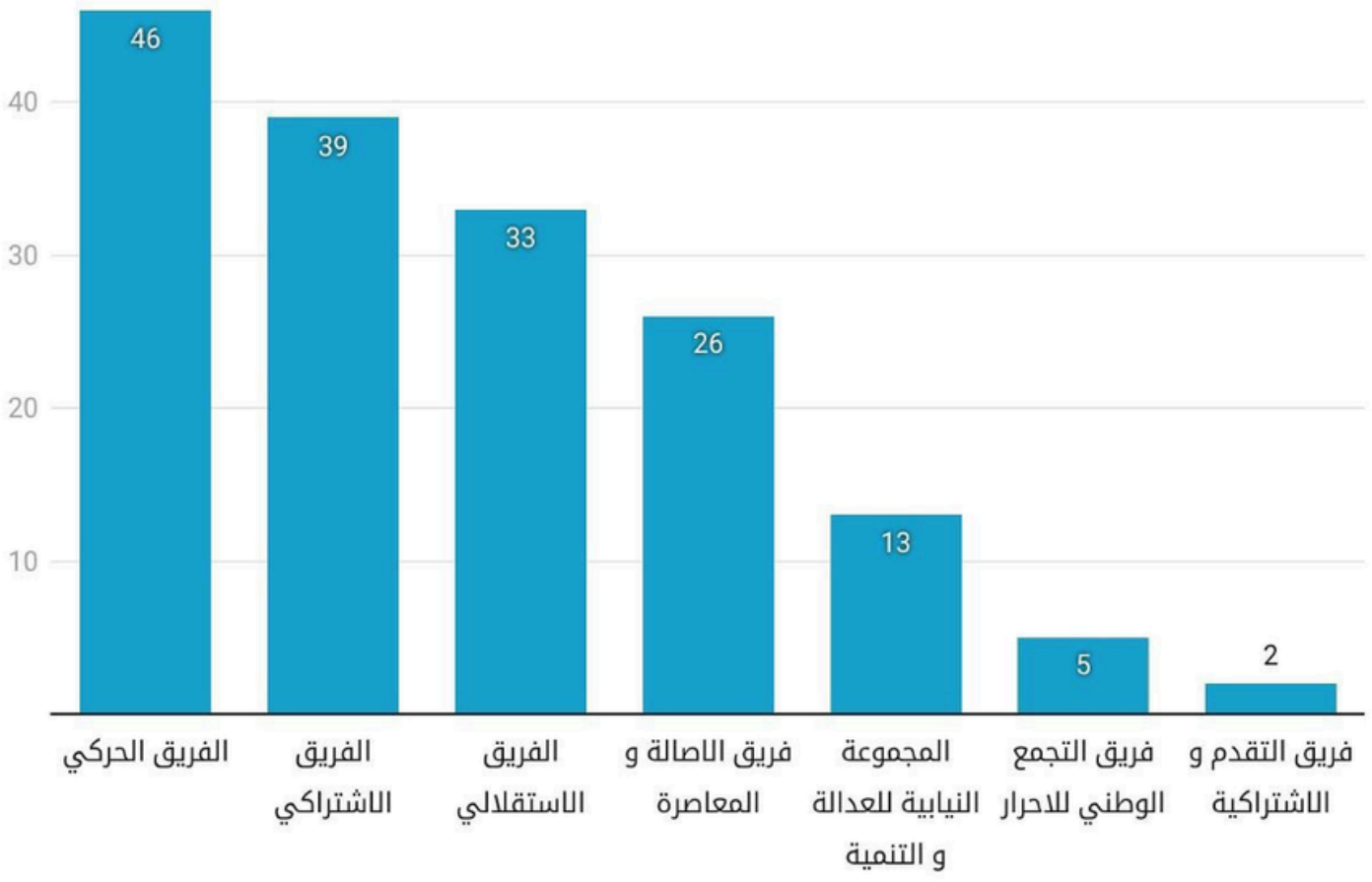


هذا الحضور المكثف للمعارضة يمكن قراءته من زاويتين فمن جهة يعتبر برلمانيو المعارضة أن كثافة الأسئلة تعكس حجم الاختلالات التنموية التي ما زالت تحتاج إلى ضغط سياسي ومؤسساتي

من أجل دفع الحكومة إلى تقديم أجوبة والتزامات واضحة ومن جهة أخر ى ير ى بعض نواب الأغلبية أن تقييم فعالية الترافع لا يجب أن تختزل في عدد الأسئلة المطروحة لأن كثرة الأسئلة لا تعني بالضرورة تحقيق نتائج أكبر معتبرين أن المعيار الحقيقي هو مدى تفاعل القطاعات الحكومية وما يتم إنجازه على أرض الواقع.

وبين هاتين المقاربتين تكشف البيانات حقيقة أكثر تعقيدا فالسؤال الكتابي يبقى أداة مهمة لكشف الاختلالات ونقلها إلى مستو ى النقاش الوطني، لكنه لا يملك وحده سلطة تحويل المطالب إلى مشاريع منجزة ففعالية الترافع لا تقاس فقط بحجم الضجيج تحت القبة بل بقدرة هذا الضجيج على الوصول إلى حياة المواطنين خارجها

- **أقاليم تحظى بحضور واسع وأخرى تكاد تغيب تفاوت في صوت الشرق داخل البرلمان**

عند الانتقال من قراءة القطاعات إلى الخريطة المجالية للأسئلة تظهر مفارقة لافتة داخل جهة الشر ق فالأقاليم لا تحضر داخل البرلمان بالوتيرة نفسها، رغم أن حاجيات التنمية وتحديات الخدمات العمومية لا تتوقف عند حدود جغرافية معينة.

وتكشف المعطيات أن إقليم كرسيف تصدر المشهد بـ878 سؤالا كتابيا متبوعا بإقليم الناظور بـ297 سؤالا ثم وجدة بـ169 سؤالا وبركان بـ127 سؤالا، والدريوش بـ117 سؤالا وفي المقابل سجلت أقاليم مثل جرادة 67 سؤالا وتاوريرت 61 سؤالا بينما لم يتجاوز حضور إقليم فجيج 20 سؤالا فقط.

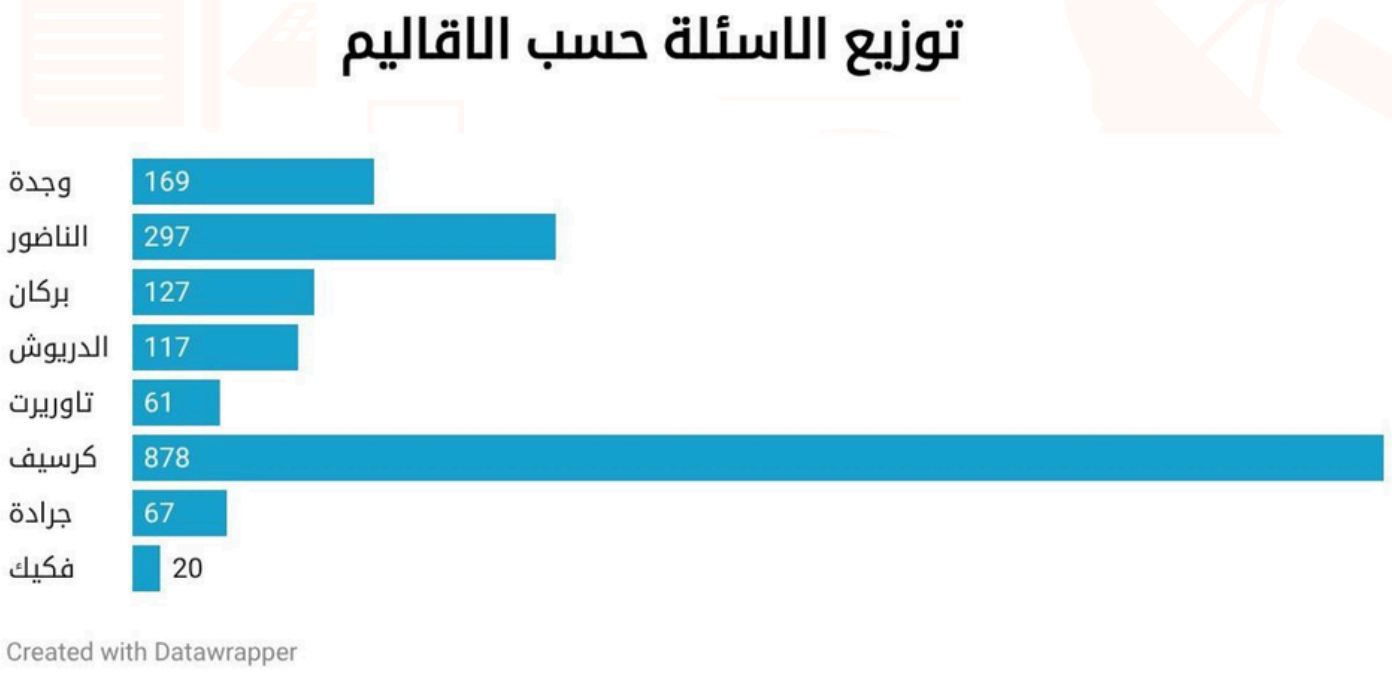


هذا التفاوت الكبير لا يعني بالضرورة أن كرسيف يعاني أكثر من باقي الأقاليم، كما لا يعني أن فجيج أقل حاجة إلى الترافع لكنه يكشف عن وجود تفاوت واضح في القدرة على تحويل المشاكل المحلية إلى ملفات تحظى بحضور داخل المؤسسة التشريعية. و تشير هذه الخريطة إلى أن الترافع البرلماني لا تحدده فقط حجم الإشكالات التنموية بل تتداخل فيه أيضا دينامية النواب، واختيارات الفرق السياسية، ومدى قدرة الفاعلين المحليين على نقل مطالب مناطقهم إلى مستوى النقاش الوطني.

وفي هذا السياق تظهر ملاحظة أساسية فبعض الأقاليم التي تواجه تحديات مرتبطة بالعزلة أو ضعف البنيات الأساسية لا تحظى بالحضور نفسه داخل السجل البرلماني وهو ما يجعل عدالة الترافع المجالي سؤالا مطروحا إلى جانب سؤال عدالة التنمية نفسها.

وبين هاتين المقاربتين تكشف البيانات حقيقة أكثر تعقيدا فالسؤال الكتابي يبقى أداة مهمة لكشف الاختلالات ونقلها إلى مستو ى النقاش الوطني، لكنه لا يملك وحده سلطة تحويل المطالب إلى مشاريع منجزة ففعالية الترافع لا تقاس فقط بحجم الضجيج تحت القبة بل بقدرة هذا الضجيج على الوصول إلى حياة المواطنين خارجها

- **أقاليم تحظى بحضور واسع وأخرى تكاد تغيب تفاوت في صوت الشرق داخل البرلمان**

عند الانتقال من قراءة القطاعات إلى الخريطة المجالية للأسئلة تظهر مفارقة لافتة داخل جهة الشر ق فالأقاليم لا تحضر داخل البرلمان بالوتيرة نفسها، رغم أن حاجيات التنمية وتحديات الخدمات العمومية لا تتوقف عند حدود جغرافية معينة.

وتكشف المعطيات أن إقليم كرسيف تصدر المشهد بـ878 سؤالا كتابيا متبوعا بإقليم الناظور بـ297 سؤالا ثم وجدة بـ169 سؤالا وبركان بـ127 سؤالا، والدريوش بـ117 سؤالا وفي المقابل سجلت أقاليم مثل جرادة 67 سؤالا وتاوريرت 61 سؤالا بينما لم يتجاوز حضور إقليم فجيج 20 سؤالا فقط.

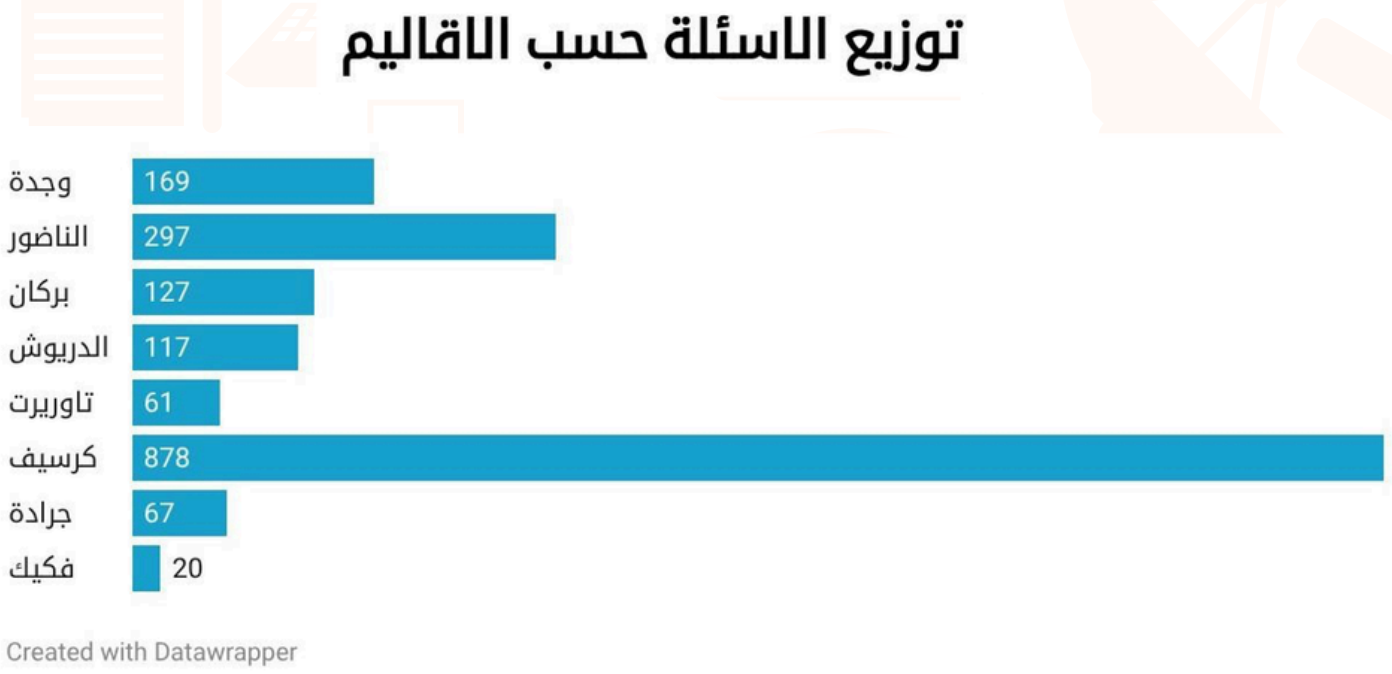


هذا التفاوت الكبير لا يعني بالضرورة أن كرسيف يعاني أكثر من باقي الأقاليم، كما لا يعني أن فجيج أقل حاجة إلى الترافع لكنه يكشف عن وجود تفاوت واضح في القدرة على تحويل المشاكل المحلية إلى ملفات تحظى بحضور داخل المؤسسة التشريعية. و تشير هذه الخريطة إلى أن الترافع البرلماني لا تحدده فقط حجم الإشكالات التنموية بل تتداخل فيه أيضا دينامية النواب، واختيارات الفرق السياسية، ومدى قدرة الفاعلين المحليين على نقل مطالب مناطقهم إلى مستوى النقاش الوطني.

وفي هذا السياق تظهر ملاحظة أساسية فبعض الأقاليم التي تواجه تحديات مرتبطة بالعزلة أو ضعف البنيات الأساسية لا تحظى بالحضور نفسه داخل السجل البرلماني وهو ما يجعل عدالة الترافع المجالي سؤالا مطروحا إلى جانب سؤال عدالة التنمية نفسها.

- **طفرة في منتصف الولاية... هل تراجع الاهتمام بقضايا الشرق؟**

يكشف التوزيع الزمني للأسئلة الكتابية بين سنتي 2021 و2026 أن الترافع حول قضايا جهة الشر ق عرف منحنى غير ثابت فقد بدأت الولاية بحضور محدود سنة 2021 قبل أن يعرف عدد الأسئلة ارتفاعا تدريجيا ليصل إلى ذروته سنة 2023 بـ59 سؤالا وهي الفترة التي شهدت حضورا قويا لقضايا الحكامة واللاتمركز، إلى جانب ملفات اجتماعية وخدماتية أخر ى.

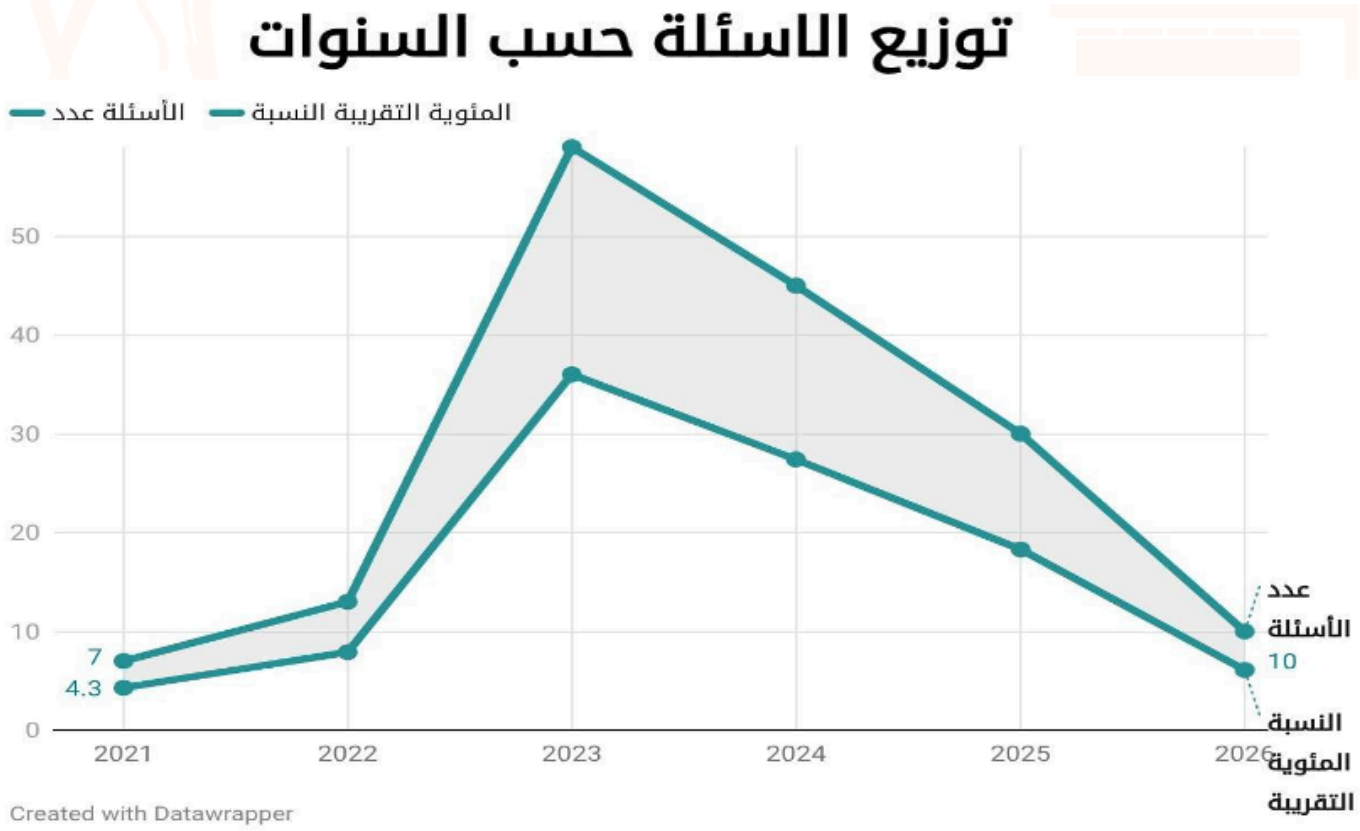


غير أن هذا الزخم لم يستمر بالوتيرة نفسها حيث تراجع عدد الأسئلة خلال السنوات اللاحقة وهو تراجع يمكن تفسيره بأكثر من عامل فمن جهة، قد يكو ن مرتبطا بانتقال بعض الملفات إلى مراحل من المعالجة أو المتابعة لكن من ناحية أخر ى لا يمكن إغفال احتمال تراجع الضغط الرقابي على بعض القضايا التي استمرت مشاكلها مطروحة في الميدان. وما يعزز هذا المعطى أن ملفات مثل الماء والصحة والنقل وبعض قضايا البنيات التحتية استمرت في الظهور داخل أجندة الأسئلة عبر سنوات مختلفة وهو ما يكشف أن استمرار طرح القضية داخل البرلمان لا يعني بالضرورة أن مسار حلها اكتمل.

- **73.6 في المائة من الأجوبة الحكومية... استجابة رقمية أم أثر ملموس؟**

لا تكتمل قراءة مسار الترافع البرلماني حو ل قضايا جهة الشر ق بالوقوف عند عدد الأسئلة المطروحة فقط بل تمتد إلى تتبع مدى تفاعل الحكومة معها ولقياس هذا الجانب اعتمد التقرير على مقارنة عدد الأسئلة الكتابية التي تقدمت بها الفر ق البرلمانية بعدد الأجوبة التي توصلت بها خلال الفترة المدروسة بهدف احتساب نسبة التجاوب الحكومي وليس الاكتفاء بالأرقام المطلقة وتظهر المعطيات أن الحكومة أجابت عن حوالي 6.73 في المائة من مجموع الأسئلة المرتبطة بجهة الشر ق وهو ما يعكس مستو ى معينا من التفاعل المؤسساتي مع الملفات المطروحة غير أن هذا الرقم رغم أهميته لا يقدم الصورة كاملة فالتجاوب الإداري مع السؤال لايعني بالضرورة أن الإشكال الذي كان وراءه قد وجد طريقه إلى الحل.

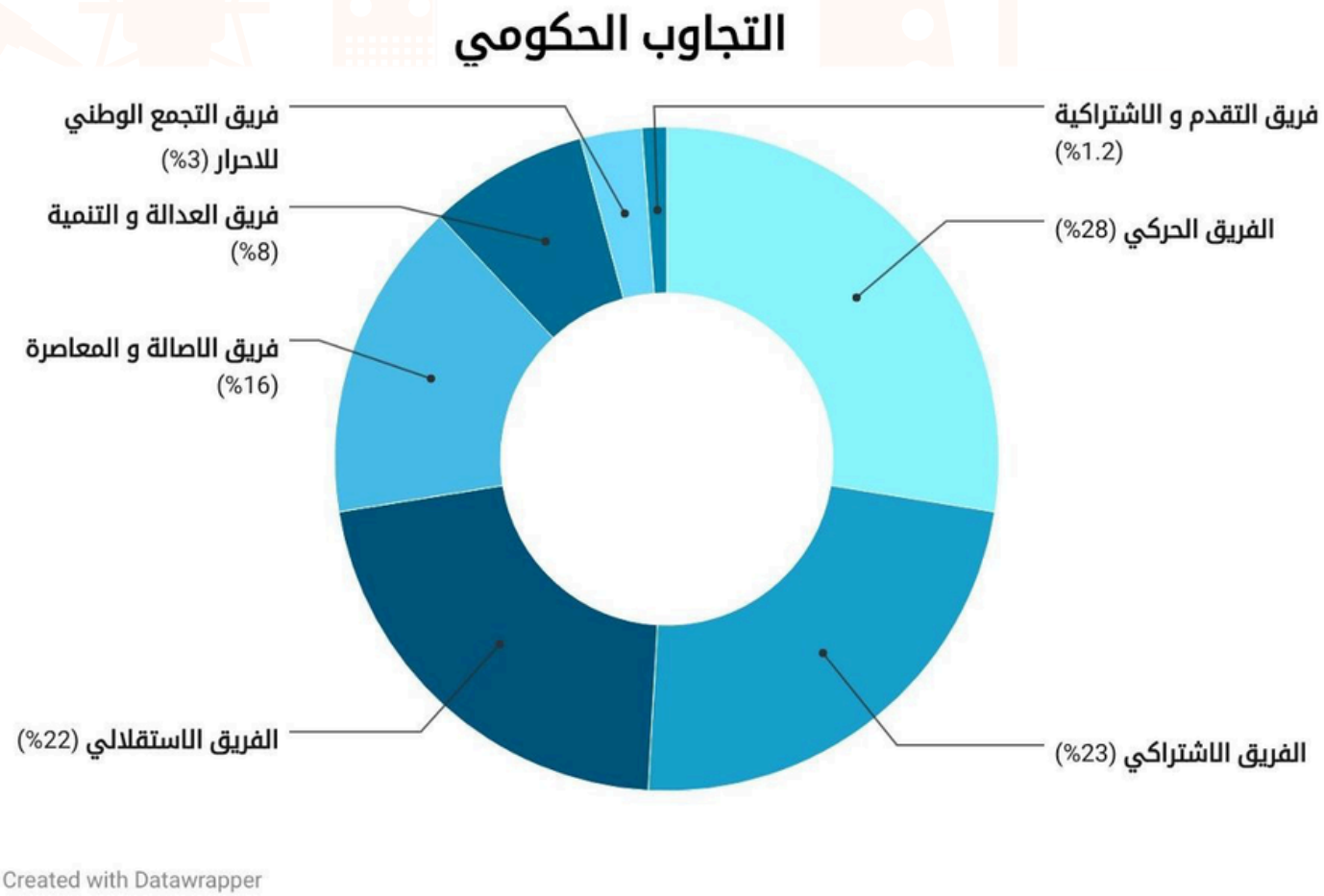


- **73.6 في المائة من الأجوبة الحكومية... استجابة رقمية أم أثر ملموس؟**

فالفرق بين الإجابة على السؤال ومعالجة المشكلة يبقى جوهريا إذ قد يحصل النائب على جواب داخل الآجال المحددة أو بعدها لكن المواطن في النهاية يقيس نجاح هذه الآلية بمدى تغير واقعه سواء تعلق الأمر بالماء أو الصحة أو النقل أو فرص الشغل. كما تكشف قراءة نسب التجاوب حسب الفر ق البرلمانية ضرورة التعاملبحذر مع الأرقام المجردة فقد سجل فريق التقدم والاشتراكية نسبة استجابة بلغت 100 في المائة غير أن هذا المؤشر يرتبط بسؤالين فقط وهو ما يجعل دلالته مختلفة عن فر ق قدمت عشرات الأسئلة وسجلت نسبا أقل.

كذلك يطرح تسجيل بعض فر ق الأغلبية نسب استجابة أقل من بعض فر ق المعارضة مفارقة سياسية لافتة لأن موقعها داخل التحالف الحكومي قد يفترض قدرة أكبر على متابعة الملفات غير أن بعض برلمانيي الأغلبية يعتبرون أن تقييم فعالية العمل البرلماني لا ينبغي أن يقوم على عدد الأجوبة فقط بل على ما يتم اتخاذه

من إجراءات وبرامج ميدانية مشيرين إلى أن عددا من الملفات عرف تفاعلا حكوميا في آجال قصيرة وبين منطق الأرقام الذي تستند إليه المعارضة ومنطق النتائج الذي تدافع عنه الأغلبية تبقى الخلاصة أن السؤال الكتابي نجح في فتح قنوات رسمية لمساءلة الحكومة لكنه لا يشكل سو ى خطوة أولى في مسار طويل يبدأ بالمطالبة وينتهي فقط عندما يلمس المواطن التغيير على أرض الواقع

## • من حق السؤال إلى حق المواطن في النتيجة

تكشف رحلة البيانات أن قضايا جهة الشر ق استطاعت أن تفرض حضورها داخل المؤسسة التشريعي وتحولت مشاكل كانت تعاش في القرى والأحياء والمدن البعيدة إلى ملفات رسمية على طاولة الوزراء فمن الماء إلى الصحة ومن النقل إلى الحكامة والتشغيل حملت الأسئلة البرلمانية جزءا من صوت السكان إلى فضاء القرار الوطني. غير أن المعطيات نفسها تكشف إشكالية لا يمكن تجاهلها كثرة حضور المشكلة داخل البرلمان لا تعني بالضرورة تراجع حضورها داخل الواقع. فتكرار الملفات نفسها عبر سنوات مختلفة وتفاوت حجم الترافع بين الأقاليم واستمرار ظهور أسئلة جديدة بعد انتهاء فترة جمع البيانات كلها مؤشرات على أن جزءا من قضايا الجهة ما زال يبحث عن أجوبة تتجاوز الوثائق والمراسلات الرسمية.

ولا يعني ذلك التقليل من أهمية السؤال الكتابي كآلية دستورية للرقابة وإثارة الانتباه إلى الاختلالات لكنه يبرز حدود هذه الآلية عندما لا تواكبها سياسات عمومية فعالة وتتبع ميداني وتقييم حقيقي لما تحقق من وعود. لقد نجحت الأسئلة في جعل الشر ق حاضرا داخل سجلات البرلمان لكنها لم تستطع وحدها أن تضمن انتقال كل تلك المطالب إلى نتائج ملموسة بالوتيرة التي ينتظرها السكان.

## • عندما تنتهي أوراق الأسئلة الكتابية يبدأ انتظار عبد القادر.

بعد 168 سؤالا حو ل جهة الشر ق ومئات الأسئلة التي حملت أسماء أقاليمها وعشرات الأجوبة الحكومية تعود الأحداث إلى حي طوطو في تويسيت حيث لا ينظر عبد القادر إلى حجم الترافع الذي شهدته منطقته بقدر ما ينظر إلى ما تغير فعليا في حياته اليومية.

فبالنسبة له لا يمثل السؤال البرلماني انتصارا في حد ذاته كما أن وصول جواب من وزارة ما لا يعني نهاية المعاناة المقياس الحقيقي هو أن تتحول القرارات والبرامج إلى فرص شغل وخدمات أفضل ومشاريع يشعر المواطن بوجودها في محيطه , وبين لغة الأرقام التي تكشف حجم حضور الشر ق داخل البرلمان وواقع الحياة اليومية في مناطق ما زالت تنتظر تحسين ظروفها وركوب قطار التنمية تظهر المسافة التي لا تقاس بعدد الأسئلة أو نسب الأجوبة بل بقدرة هذه الأسئلة على إحداث أثر حقيقي خارج جدران المؤسسات بين زمن الرباط الحي وزمن الشرق المعطل.

# الخلاصة

تكشف القراءة التركيبية للتقارير أن القضايا التنموية في هذا المؤلف أن القضايا التنموية ليست ظواهر منفصلة أو مشكلات قطاعية معزولة، وإنما هي نتاج شبكة معقدة من العلاقات بين الجغرافيا، والسياسات العمومية، وتوزيع الموارد، والبنيات الاقتصادية والاجتماعية، وآليات الحكامة. ومن خلال هذا المنظور، تبرز البيانات باعتبارها أداة مركزية لفهم هذه العلاقات، إذ تتيح الانتقال من ملاحظة الوقائع إلى تفسيرها، ومن تتبع الحالات الفردية إلى استيعاب الأنماط العامة التي تحكمها.

تؤكد التقارير في مجملها أن العدالة المجالية تمثل أحد المحاور الجامعة التي تتقاطع عندها مختلف القضايا المدروسة. فالتفاوت في فرص الولوج إلى الخدمات، واختلاف توزيع المؤسسات والبنيات الأساسية، وتباين فرص التشغيل والاستثمار، كلها مؤشرات تعكس أن المجال الترابي يظل عاملا مؤثرا في فرص الأفراد وإمكاناتهم. كما تبين أن حجم الاستثمارات أو عدد المؤسسات لا يكفي وحده لتقييم السياسات العمومية، ما لم يقترن ذلك بقدرة فعلية على توفير الخدمات، وتحقيق الإدماج، وتقليص الفوارق بين المجالات. وتكشف التقارير أيضا أن التنمية عملية متعددة الأبعاد، لا تتحقق عبر التدخل في قطاع واحد بمعزل عن غيره. فالتعليم يرتبط بسوق الشغل، والاستثمار يحتاج إلى موارد بشرية مؤهلة، والخدمات الصحية تعتمد على توزيع البنيات والتجهيزات والكفاءات، بينما تظل فعالية المؤسسات مرتبطة بقدرتها على تحويل المطالب المجتمعية إلى نتائج ملموسة. ومن ثم، فإن أي مقاربة تنموية تستند إلى مؤشرات جزئية فقط تظل عاجزة عن تقديم تفسير متكامل للواقع.

كما تبرز هذه الأعمال أن البيانات لا تمثل بديلا عن السرد الصحفي، وإنما تمنحه عمقا أكبر ومصداقية أعلى. فالجمع بين المؤشرات الإحصائية، والوثائق الرسمية، والتحليل المقارن، والشهادات الإنسانية، مكن من تقديم صورة أكثر توازنا للظواهر، تجمع بين البعد الكمي والبعد الإنساني، وتظهر أثر السياسات في حياة الأفراد دون الوقوع في التعميم أو الاختزال.

من النتائج اللافتة التي يبرزها المؤلف أن البيانات لا تكشف فقط مواطن القوة أو الضعف، بل تكشف أيضا حدود المعرفة المتاحة. فقد أظهرت بعضها أن غياب بيانات محدثة أو مفصلة في بعض المجالات يمثل تحديا أمام التقييم الدقيق للسياسات العمومية، ويحد من إمكانية قياس أثر الاستثمارات أو متابعة التحولات المجالية. ويؤكد ذلك أن تعزيز الشفافية وإتاحة البيانات العمومية بصورة منتظمة يشكلان شرطا أساسيا لتطوير صحافة البيانات، ولتمكين الباحثين وصناع القرار من بناء تحليلات أكثر دقة. وتبرز هذه التجربة كذلك القيمة المهنية لصحافة البيانات بوصفها ممارسة تجمع بين مهارات الصحافة التقليدية وأدوات التحليل الحديثة. فهي تفرض على الصحفي إتقان البحث في قواعد البيانات، والتحقق من الوثائق، وتحليل المؤشرات، وقراءة الخرائط، وتوظيف الوسائط البصرية، إلى جانب المحافظة على جودة السرد ودقته. وهذا التكامل يجعل من صحافة البيانات أحد أكثر المسارات قدرة على إنتاج محتوى إعلامي موثوق، يسهم في تعزيز النقاش العمومي على أسس معرفية رصينة.

في المحصلة يقدم هذا التقرير نموذجا لصحافة تستند إلى بيانات، وتجمع بين الدقة المنهجية والبعد الإنساني، وتتعامل مع البيانات باعتبارها وسيلة لإنتاج المعرفة، لا مجرد أرقام تعرض في الجداول والرسوم. وتكمن قيمته الحقيقية في أنه يبرهن، من خلال تطبيقات عملية، على أن صحافة البيانات قادرة على بناء سرديات أكثر عمقا وموضوعية، وعلى الإسهام في ترسيخ ثقافة المساءلة والشفافية، وإثراء النقاش العمومي حول قضايا التنمية. ومن ثم، فإن هذا العمل الجماعي لا يمثل حصيلة لتقارير صحفية متجاورة، بل يشكل تجربة معرفية ومهنية متكاملة تؤكد أن مستقبل الصحافة يرتبط، بدرجة متزايدة، بقدرتها على تحويل البيانات إلى فهم، وتحويل الفهم إلى معرفة تخدم المجتمع وتدعم صناعة القرار.

كما تتمثل إحدى أهم نقاط القوة المنهجية في هذا العمل في اعتماده على مصادر بيانات متنوعة ومتكاملة، تشمل الإحصاءات الرسمية، والتقارير الحكومية، والوثائق التشريعية، وقواعد البيانات المفتوحة، والخرائط، والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب المقابلات مع خبراء وفاعلين ومواطنين. ويعكس هذا التنوع إدراكا بأن البيانات وحدها لا تكفي لتفسير الواقع، كما أن الشهادات الميدانية وحدها لا توفر صورة شاملة، ومن ثم فإن القيمة المعرفية تتحقق من خلال دمج التحليل الكمي بالسرد الإنساني، بحيث يضيء كل منهما الآخر ويعزز مصداقيته.

علاوة على ذلك تكشف التقارير عن وعي واضح بأهمية التحليل البصري للبيانات، من خلال توظيف الرسوم البيانية، والخرائط، والمؤشرات المقارنة، بما يسهم في تبسيط المعطيات المعقدة وإبراز العلاقات التي قد يصعب إدراكها عبر النصوص وحدها. ويعكس هذا التوجه أحد المبادئ الأساسية لصحافة البيانات، والمتمثل في جعل البيانات أكثر قابلية للفهم والاستخدام، دون الإخلال بدقتها أو تعقيداتها المنهجية. ولا تقتصر القيمة المضافة لهذا المؤلف على عرض البيانات وتحليلها، بل تتجلى أيضا في قدرته على إعادة صياغة العلاقة بين الصحفي والمعلومة. فبدل أن يكون الصحفي ناقلا للوقائع أو معلقا عليها، يصبح باحثا يستقصي البيانات، ويتحقق من مصادرها، ويقارن بين المؤشرات، ويختبر الفرضيات، قبل أن يبني سردا صحفيا قائما على الأدلة. ويمنح هذا التحول العمل الصحفي بعدا أكثر موضوعية وشفافية، ويعزز دوره في مساءلة السياسات العمومية، وتقديم المعرفة للمجتمع على أسس قابلة للتحقق.

من زاوية أخرى، يبرز المؤلف أهمية البيانات في الكشف عن الفجوات المعرفية نفسها، إذ تظهر بعض التقارير أن محدودية البيانات المنشورة أو عدم انتظامها تشكل عائقا أمام تقييم السياسات وقياس أثرها، وهو ما يجعل غياب البيانات بدوره نتيجة تستحق التوقف عندها. فصحافة البيانات لا تكتفي بتحليل ما هو متاح، بل تلفت الانتباه أيضا إلى ما ينبغي أن يكون متاحا لضمان مزيد من الشفافية والمساءلة.

إن هذا المؤلف لا يقدم مجموعة تقارير مستقلة فحسب، بل يطرح نموذجا تطبيقيا لكيفية توظيف صحافة البيانات في دراسة قضايا التنمية والعدالة المجالية والحكامة، من خلال منهج يجمع بين التحليل الكمي، والتوثيق، والسرد الإنساني، والاستقصاء المهني. وتنبع أهميته من قدرته على بناء صورة كلية انطلاقا من معطيات جزئية، وعلى تحويل البيانات إلى أداة لفهم المجتمع، وليس مجرد وسيلة لعرض الأرقام. ومن ثم، فإنه يمثل إضافة معرفية ومهنية تسهم في ترسيخ ثقافة صحفية قائمة على الأدلة، وتؤكد أن البيانات ليست غاية في ذاتها، بل وسيلة لإنتاج معرفة أكثر دقة، وأكثر قدرة على تفسير الواقع، وإثراء النقاش العمومي حول قضايا التنمية وصناعة السياسات.

جمعية رواد التغيير للتنمية والثقافة
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵎⵓⵔⵉⵡⵉⵏ ⵏ ⵜⵖⵢⵉⵔ ⵖ ⵜⵣⵎⵔⵜ ⴷ ⵜⵙⵏⵙⵓ
Association Pionniers du Changement
pour le développement et la culture


- من إعداد مجموعة من الطلبة الباحثين و الصحفيين
-مراجعة وإشراف عبد المجيد أمياي
- تنسيق أحمد غزواني
- الناشر: جمعية رواد التغيير للتنمية والثقافة



زنقة برقة رقم60 وجدة، المغرب - الهاتف: 5.36.71.68.70 (212+)
البريد الإلكتروني: pionniersduchangement@gmail.com - الموقع الإلكتروني: pionniers.ma